الميثاق

iraqnc.net

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ | 5 تشرين الثاني 2024 م | العدد (56) | (10) صفحات

من المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق الوطني العراقي القضية الفلسطينية، وجاء في الفقرة الخامسة من المبدأ الثالث:

٥- القضية الفلسطينية

العمل على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ ورفض ما يقوم به الصهاينة من استيطان وانتهاكات بحق الفلسطينيين.

مقالات

بقلم : مكي النزال

الإعدام بدافع الإنتقام

ص3

(عضو اللجنة العليا للميثاق)

تنديد أممي باستمرار حملات الإعدام الجماعية في العراق

ورئاسة الجمهورية تكيل الاتهامات الباطلة أمام صمت مخزي للأحزاب (السنية)

افتتاحية الميثاق

الإعدامات في العراق: سيف الطائفية والظلم على رقاب الأبرياء

في ظل تزايد حملات الإعدام الجماعية في العراق، تبرز علامات استفهام كبيرة حول دوافع هذه الأحكام وطبيعتها، التي تحمل في طياتها طابعاً طائفياً صارخاً واستهدافاً مباشراً للعديد من الأبرياء. الذين تمارس ضدهم إجراءات تعسفية تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان ولقيم العدالة والكرامة الإنسانية، وتنفذ بشكل جماعي ودون مراعاة لمعايير المحاكمات العادلة والإجراءات القانونية السليمة؛ حيث تمارس على المتهم شتى أنواع التعذيب لانتزاع اعترافات تحت التهديد والعنف، دون منحهم أدنى حقوق الدفاع عن أنفسهم، ويُحتجزون لأيام وأشهر تحت الضغوط حتى يعترفوا زوراً بجرائم لم يرتكبوها.

والسابقة الخطيرة التي شهدها العراق مؤخراً هو توقيع رئيس الجمهورية الحالي على مجموعة من أحكام الإعدام، زادت من مشاعر الاستياء والغضب بين ذوي المعتقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان. الأمر لم يمرّ دون اهتمام دولي، فقد أدانت الأمم المتحدة هذه الأحكام ووصفتها بأنها جرائم ضد الإنسانية، معبرة عن قلقها العميق إزاء هذه الممارسات.

إن ما يجري في السجون العراقية من معاناة وانتهاكات يتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي للضغط على السلطات في العراق؛ فحياة الأبرياء ليست ورقة للمساومات السياسية، ولا أداة لتصفية الحسابات الطائفية.

وبدل أن تستجيب السلطات في العراق إلى التحذيرات والنداءات الدولية والشعبية لوقف الإعدامات الجائرة، إذا بها تتهم من يقف ضد هذه الحملات باتهامات ساذجة وغير مسؤولة، الهدف منها؛ ترهيب الأصوات المعارضة وإسكاتها بدلاً من الاستماع إلى المطالبات بإصلاح النظام القضائي وضمان العدالة لجميع المواطنين.

ونشير هنا إلى أن الأمم المتحدة وقسم حقوق الإنسان فيها قد أعربا عن استنكارهم الواضح لحملات الإعدام في العراق التي تتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية ومعايير العدالة الدولية. أما وصف رئاسة الجمهورية للمستنكرين بالمبتدئين أو باتهامات سخيفة لا يعكس سوى محاولة للتغطية على الحقائق المزعجة التي تكشفها هذه الحملات.

ومن المؤسف أن رئاسة الجمهورية اختارت أن تغض الطرف عن الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات المسلحة ضد الأبرياء، بينما تتوجه بكل قوة نحو معاقبة الأبرياء والمستضعفين. ولذلك العراق بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في سياساته الأمنية والقضائية وأن يتعامل مع القضايا الحساسة بمنتهى الشفافية والعدالة، بعيداً عن الانتقائية والتضليل.

أغلبهم من أهل «السنة»، الحكومة تنفذ حملة إعدامات جماعية ظالمة

قالت متحدون ضد العنصرية والطائفية: إن الإعدامات التي تنفذها السلطات الحكومية في العراق معظمهم ينتمون إلى أهل السنة، معربة عن قلقها إزاء ظروف إصدار هذه الأحكام التي تطرح تساؤلات جدية حول الالتزام بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان في سياق قضائي مثير للجدل.

وأكدت المنظمة أن الأحكام التي صدرت بحق المحكومين اعتمدت على شهادات من مخبرين مجهولي الهوية، فضلا عن الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب والتهديد والإكراه، الأمر الذي يثير الشكوك حول نزاهتها وحيادتها ويوحي بوجود دوافع طائفية ضد المعتقلين في السجون الحكومية.

وطالبت المنظمة الحقوقية، الحكومة في العراق بوقف الإعدامات والالتزام بمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتشريع قانون عفو عام وإعادة النظر في المحكومين لإعادة النسيج الاجتماعي في العراق ونشر السلم المجتمعي فيه.

وأدانت المنظمة الأحكام التي طالت عددا من المعتقلين داخل السجون العراقية، محملة المجتمع الدولي مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان والوقوف ضد مظاهر الظلم وتجسيد قيم حقوق الإنسان والعدالة من خلال تحقيق العدالة الحقيقية.

من ضمنها الميثاق، مؤسسات وعلماء ونخب يطالبون بوقف حملات الإعدام الظالمة في العراق

طالب جمع من علماء ونخب المسلمين ومؤسساتهم، الوقوف بوجه حملات الإعدام في العراق؛ والقيام بفعل وجهد (رسمي، وشعبي) لإبراز قضية المعتقلين العراقيين وحملات الإعدام الظالمة التي تستأصلهم، والسعي نحو إيقافها للحفاظ على ما تبقى من أرواح مأسورة خلف القضبان منذ سنوات طويلة دون ذنب أو جريرة.

وقال العلماء الذين وقعوا على بيان مشترك، إن المعتقلين في العراق تُرتكب بحقهم أبشع أنواع المظالم (من تعذيب جسدي ونفسي، وتجويع وتمريض، وإهمال واكتظاظ، وحرمان وابتزاز)؛ وتنتهي بإصدار أحكام إعدام ظالمة وجائرة، ثم تنفيذها بشكل تعسفي يفتقر إلى أدنى حدود وضوابط المحاكمات المشروعة ونزاهة القضاء.

وأوضح الموقعون على أن من صور نصرة المسلمين بعضهم بعضًا في الواقع المعاصر الأخذ على أيدي الأنظمة الظالمة وإلزامها بالكف عن إيقاع الظلم بالناس، داعين إلى إصدار الفتاوى بتحريم دماء أهلنا في العراق، وتجريم السلطات الظالمة التي تمارس طغيانها على مرآى ومسمع الرأي العام، وشدد العلماء على أن المنظمات والهيئات الحقوقية وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان تقع عليهم مسؤولية بذل المزيد من العمل والجهد في سبيل توثيق هذه الجرائم، وكشف ملابساتها، وفضح ممارساتها، ومتابعة إجراءاتها، ونشر نتائجها للرأيين المحلي والدولي، ليتسنى محاسبة المتورطين بها والقصاص منهم على الوجه الذي يحقق العدل وينصف ذوي الضحايا، ويضمن نجدة من تبقى منهم على قيد الحياة.

الميثاق الوطني العراقي يحذر من مشروع الكيان الصهيوني بتهجير مليون مواطن لبناني

حذر الميثاق الوطني العراقي، من مشروع الكيان الصهيوني في لبنان الذي يهدف إلى تهجير مليون لبناني وإعادة توطينهم في بلدان مجاورة وإفراغ المناطق من سكانها.

وأكد الميثاق في بيانه المرقم (١٥٥) على أن الكيان الصهيوني مستمر في ارتكاب المجازر بحق المدنيين في غزة ولبنان منتهكًا كل القرارات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين، مشيرا إلى أن هذه الحروب الطائفية تسببت في تهجير الملايين وإذكاء المذهبية الطائفية، بما يخدم المشاريع الخارجية الدولية منها والإقليمية في المنطقة.

وأشار الميثاق إلى أن الهدف من هذه الجرائم هو بسط السيطرة والنفوذ على حساب أوطاننا العربية، التي أنهكت بسبب الحروب الطائفية التي نفذتها إيران وميليشياتها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وأصبحت تهدد السلم والأمن العربي والإسلامي. موضحاً أنه إذا كانت هناك تصفية حسابات بين الكيان الصهيوني وإيراني، فيجب أن لا يكون ذلك على حساب الشعوب العربية الآمنة.

وختم الميثاق الوطني العراقي بوجوب تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللبنانيين، مشيرا إلى أن الحل الأمثل هو استيعابهم وإغاثتهم داخل لبنان؛ للحيلولة دون منح الاحتلال الصهيوني أي فرصة لتحقيق أهدافه في تهجير اللبنانيين وتوطينهم خارج ديارهم.

العراق يغرق بأول موجة أمطار تضرب البلاد

شهد العراق قبل أيام قليلة أول موجات زخات مطرية شديدة أدت إلى غرق شوارع وبيوت ومستشفيات العاصمة بغداد وعدة محافظات ومدن عراقية أخرى؛ وشن ناشطون هجوما على الحكومات في العراق لتقصيرها في تطوير البنية التحتية للعاصمة بغداد والمحافظات الأخرى رغم مليارات الدولارات التي صُرفت خلال الأعوام الماضية لتطويرها.

وأظهرت مقاطع مصورة، غمر المياه عددا من شوارع وأحياء بغداد ومدن أخرى متسببة بعرقلة حركة السير وقطع بعض الطرق فيها، وذلك عقب هطول الأمطار، إلى جانب غرق بعض المباني ومن ضمنها المستشفيات؛ بسبب انعدام البنى التحتية.

حوار العدد

حوار الميثاق

الدكتورة فاطمة العاني

عضو اللجنة العليا للميثاق ومستشارة المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب

ص 5

جمود سياسي يصيب كردستان بسبب الخلافات الحزبية

قال معهد المجلس الأطلسي الأميركي إن كردستان العراق مهدد بالدخول في جمود سياسي عندما يحين موعد تشكيل الحكومة الجديدة، بسبب انهيار الترتيبات التي كانت قائمة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

وأكد المعهد على أن تقاسم السلطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تعثر بسبب ظهور جيل جديد من القادة داخل كل حزب منهم، وعجزهم المتزايد بالتوصل إلى تسوية، مرجحا أن تكون عملية تشكيل الحكومة الجديدة طويلة ومحفوفة بالمخاطر.

واعتبر التقرير تعثر بين الحزبين الرئيسيين، والعلاقة المتوترة بينهما، مردها بشكل جزئي ظهور جيل جديد من القادة داخل كل منهما، وغالبا بسبب عدم التوصل الى حلول وسطية، مضيفا أن كثيرين يعتبرون أن عدم قدرتهم على التقدم كجبهة موحدة في بغداد، هو السبب الأساس لتراجع نفوذهم.

منظمة متحدون ضد العنصرية والطائفية تحذر من استمرار الإعدامات في العراق

أعربت منظمة متحدون ضد العنصرية والطائفية عن قلقها العميق إزاء ظروف إصدار أحكام الإعدام بحق المعتقلين في العراق والتي تثير تساؤلات جدية حول الالتزام بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان في سياق قضائي مثير للجدل ويوحي بوجود دوافع طائفية.

وقالت المنظمة إن معظم المحكومين بالإعدام ينتمون إلى أهل السنّة، وأن الأحكام استندت إلى تحقيقات غير شفافة، اعتمدت اغلبها على شهادات من مخبرين مجهولي الهوية واعترافات تم انتزاعها تحت التعذيب والإكراه وفقا لمعلومات حصلت عليها المنظمة.

وأكدت المنظمة على أن تلك الاعدامات تهدد النسيج الاجتماعي في العراق وتعزز التوترات الطائفية، محذرة من استمرار تنفيذ أحكام الإعدام في العراق والتزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ووقف تنفيذ هذه الأحكام والإسراع في تشريع قانون عفو فوري يسهم في إعادة النسيج الاجتماعي إلى سابق عهده وينشر السلم المجتمعي في العراق

ودعت المنظمة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في الدفاع عن حقوق الإنسان وضمان تحقيق العدالة، والوقوف ضد مظاهر الظلم والعمل من أجل بناء نظام قضائي عادل في العراق يجسد قيم حقوق الإنسان والعدالة.

أكثر من ٢٠ قرية في محافظة صلاح الدين حولتها الميليشيات إلى قواعد عسكرية

قالت مصادر في محافظة صلاح الدين إن ميليشيات الحشد الشعبي بالعراق حولت أكثر من ٢٠ قرية في المحافظة إلى قواعد عسكرية بعد أن أخلتها من سكانها قسرا منذ عدة سنوات وتمنعهم من العودة.

وأكدت المصادر على أن منع عودة نازحي تلك المناطق إلى قراهم ليس له علاقة بالوضع الأمني بل بدوافع سياسية بامتياز، مشيرة إلى أن تحجج السلطات الحكومية من عودة العمليات الإرهابية هي حجج واهية، للتغطية على عمل الميليشيات في تحويل تلك القرى إلى ثكنات عسكرية تُستخدم لصالح إيران.

ومنذ عدة سنوات أجبر أهالي تلك القرى للنزوح وترك منازلهم وبساتينهم بسبب العمليات العسكرية والإرهابية التي شنتها الميليشيات والحكومة بغطاء جوي أمريكي بحجة محارة الإرهاب، ورغم ادعاء الحكومة في القضاء على الإرهاب في تلك المناطق إلا إنها تتستر على منع الميليشيات في عودتهم.

الضاري يؤكد تواطئ السلطات القضائية في العراق مع ضباط التحقيق في عمليات تعذيب المعتقلين

قال مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق، إن السلطات القضائية في العراق متواطئة مع السلطة الحكومية وضبّاط التحقيق في عمليات تعذيب المعتقلين، وأن النظام السياسي بأحزابه الطائفية جعل العراق البلد الأول عالميًا في ملف الإعدامات.

وأكد الدكتور مثنى حارث الضاري على أن هيئة علماء المسلمين في العراق رصدت مشكلة العملية السياسية في العراق وعبرت عنها منذ سنوات طويلة، والتي تكمن في «التوافق السياسي» الذي جعل القوى والأحزاب السياسية تهمين على البلاد وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية.

وأوضح الضاري أن العملية السياسية في العراق تشكلت على افتراض مغلوط بوجود «أقلية عربية سنية»، وبدأ التعامل مع السنّة سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في مناطقهم ومحافظاتهم بناءً على ذلك.

وأشار الضاري إلى أن جهود الهيئة معروفة ومعلنة، ولديها أنشطة في مجالات متعددة، ولاسيما في الدعوة والعلم، والسياسة، والثقافة، وحقوق الإنسان، والإغاثة، والشأن العام، فضلاً عن العلاقات مع منظمات.

منظمات حقوقية تحذر من تزايد عمالة الأطفال في العراق

قال المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، إن العراق يحتل المرتبة الرابعة عربيا في عمالة الأطفال، بنسبة ٤,٩٪ في الفئات العمرية الصغيرة، مشيرا إلى أن عملهم يتركز في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بنسب عالية.

وكشفت منظمات حقوقية دولية ومحلية عن ترك آلاف الأطفال في العراق لمدارسهم لا سيما في المناطق الريفية والفقيرة، وينخرطون في العمل بالورش والزراعة والبيع بالشوارع في ظروف غير إنسانية، محذرة من تزايد تلك الحالات التي تؤدي إلى انهيار المجتمع والبلاد.

وأشارت المنظمات إلى أن عمالة الأطفال في العراق لا تقتصر على الظروف الاقتصادية السيئة فحسب، بل ترتبط بغياب الرقابة والبرامج الفعالة التي توفر التوعية والحماية الاجتماعية للعائل الفقيرة، مضيفة إلى أن عدم توفر فرص العمل للخريجين أدى إلى تفكير العديد من الأشخاص في ترك دراستهم والتوجه إلى العمل.

مافيات التهريب تتحكم في استيراد الأدوية بالعراق

اتهم رئيس لجنة الصحة في البرلمان الحالي «ماجد شنكالي»، مافيات التهريب بالتحكم في استيراد الأدوية وتحقيق أرباح طائلة على حساب سلامة المواطنين، مشددا على ضرورة تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع تهريب الأدوية.

وأكد شنكالي على أن العراق بحاجة إلى بنية تحتية لصناعة الأدوية المحلية الأمر الذي يساهم في سد الحاجة المتزايدة للأدوية والمستلزمات الطبية، مطالبا الحكومة بفرض رقابة صارمة على المنافذ الحدودية وإعفاء المواد الخام اللازمة للمصانع الدوائية من الضرائب.

المركز الأمريكي للعدالة يدعو إلى وقف عمليات الإعدام وإعادة النظر في الإجراءات القانونية

وجه المركز الأمريكي للعدالة ACJ رسالة إلى رئيس جمهورية العراق الحالي «عبد اللطيف رشيد» يدعوه إلى إيقاف عمليات الإعدام في العراق، معبرا عن قلقه إزاء تصاعد تلك الإعدامات التي تنتهك حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

وقال المركز إن الحكومة العراقية نفذت واحدة من أكبر حملات الإعدام منذ عام ٢٠٠٣ وهي جزء من إجراءات متسرعة وتفتقر إلى النزاهة والشفافية، وأن العديد من المحكوم عليهم بالإعدام اعترفوا تحت التعذيب، الأمر الذي يثير الشك حول شرعية الأدلة المستخدمة ضدهم.

وأشار المركز إلى أن استمرار العراق في استخدام عقوبة الإعدام يتعارض مع التزاماته بموجب المعاهدات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بل أن هذه الإجراءات تنتهك دستور العراق نفسه، الذي ينص على حماية الحياة وضمان الإجراءات القضائية العادلة والقائمة على أدلة موثوقة.

وطالب المركز الحكومة الحالية الالتزام بالمعايير الدولية للعدالة وأن تكون المحاكمات عادلة، والسماح للمتهمين الدفاع المناسب عن أنفسهم، وأوصت الدولة بتقديم تعويضات لذوي ضحايا الإعدامات غير القانونية وأسرهم كجزء من جهود المصالحة الوطنية.

منظمة العفو الدولية تكشف عن حالات تعذيب وإخفاء قسري في مركز الجدعة

كشفت منظمة العفو الدولية عن تعرض النازحين في مركز الجدعة بمدينة الموصل إلى حالات تعذيب وصعق بالكهرباء وإخفاء قسري ومعاملة سيئة بعد احتجازهم في مركز الجدعة.

ووثقت المنظمة ٨ حالات سبعة رجال وامرأة اعتُقلوا واحتُجزوا في مركز الجدعة بمحافظة الموصل (المعروف أيضًا باسم مخيم الجدعة ١) خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، تعرض سبعة منهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وقال الأشخاص الذين أجريت المنظمة مقابلات معهم ومع أقاربهم إن أشكال التعذيب شملت الضرب، والصعق الكهربائي، وإرغامهم على البقاء في وضعيات بدنية مؤلمة، وغمرهم قسرًا في الماء وتغطية رؤوسهم بكيس لحجب الهواء عنهم.

وأوضحت المنظمة أن السلطات العراقية منعت منظمة العفو الدولية زيارة البلاد لإجراء مقابلات في مركز الجدعة متذرعة بمخاوف أمنية، مشيرة إلى أن المنظمة بعثت رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي عرضت فيها بالتفصيل نتائج تحقيقها؛ ولم تتلق المنظمة أي رد حتى وقت نشر هذا التقرير.

وقالت إنياس كالامار «الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية» (من المروّع ما يكابده المعتقلون في مركز الجدعة من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، لا بد من وضع حد له والتحقيق فيه على الفور). مضيفة أنه من غير المقبول أن يفر العراقيون من ويلات الحرب والاحتجاز طيلة عقد من الزمان، ليجدوا في انتظارهم مزيد من الأهوال.

باحثون اقتصاديون: أزمة السكن متجذرة بسبب عدم وجود تخطيط عمراني سليم في العراق

أكد باحثون اقتصاديون أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة تجذرت من الموروث المتراكم نتيجة لتوقف التخطيط والتوسع العمراني لسنوات طويلة أعقبت الحصار على العراق سنة ١٩٩١.

وقال الباحثون إن النمو السكاني المتزايد قياساً بعدد الوحدات السكنية الموجودة في البلاد يضع الحكومة في موقف المسؤولية، بسبب غياب التخطيط للسنوات الماضية والعشوائية والفساد في مشاريع الإسكان والمجمعات السكنية الاستثمارية.

ولفتوا إلى أن المواطنين من أصحاب الدخل المحدود عاجزون عن بناء وحدات سكنية خاصة بهم، بسبب غلاء الأراضي وارتفاع تكاليف المواد الإنشائية وصعوبة الحصول على قطعة أرض مناسبة صالحة للبناء.

وأضاف أن الارتفاع الكبير في أسعار العقارات والوحدات السكنية في بغداد والمحافظات يشكل صدمة لطبقة الموظفين وأصحاب الدخل المحدود.

تسجيل ١٥ ألف حادث مروري خلال عامي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ في العراق

قال المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان إن العراق شهد تسجيل ١٥ ألف حادث مروري خلال عامي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤.

وأضاف رئيس المركز فاضل الغراوي إن أسباب ارتفاع عدد الحوادث المرورية يعزى الى قدم الطرق وعدم تأهيلها وعدم وجود العلامات والدلالات فيها وعدم وجود متطلبات السلامة والسياج الأمني والكاميرات إضافة الى عدم التزام السائق بالنظام المروري وقواعد السير.

وأشار الغراوي، إلى أن "عدد المتوفين والمصابين بسبب حوادث الطرق لمنتصف عام ٢٠٢٤ بلغ (١٠٠٠) شخص وإصابة أكثر من (٤٣٦٠) شخصا.

- **صندوق النقد الدولي:** نتوقع ارتفاع التضخم في العراق خلال العام ٢٠٢٥ إلى ٣,٥٪ بحسب بيانات الصندوق السنوي في العراق.
- **وزارة التخطيط:** هناك ٣ ملايين و٦٠٠ ألف شخص يعيشون في مناطق عشوائية بالعراق.
- **أمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش:** ندعو إلى حماية الصحفيين في غزة من الإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في فلسطين .
- **احصائيات رسمية:** شهد النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٤ أرقام مخيفة للحرائق في العراق، وصل معدلها إلى ما يقرب من (٣٦) حادثًا في اليوم.
- **مجلس القضاء في العراق:** أكثر من ٥٦٠٠ حالة طلاق خلال شهر أيلول الماضي.
- **صحفيو العراق:** بين المطرقة والسندان في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم.

الإعدام بدافع الانتقام

بقلم : مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

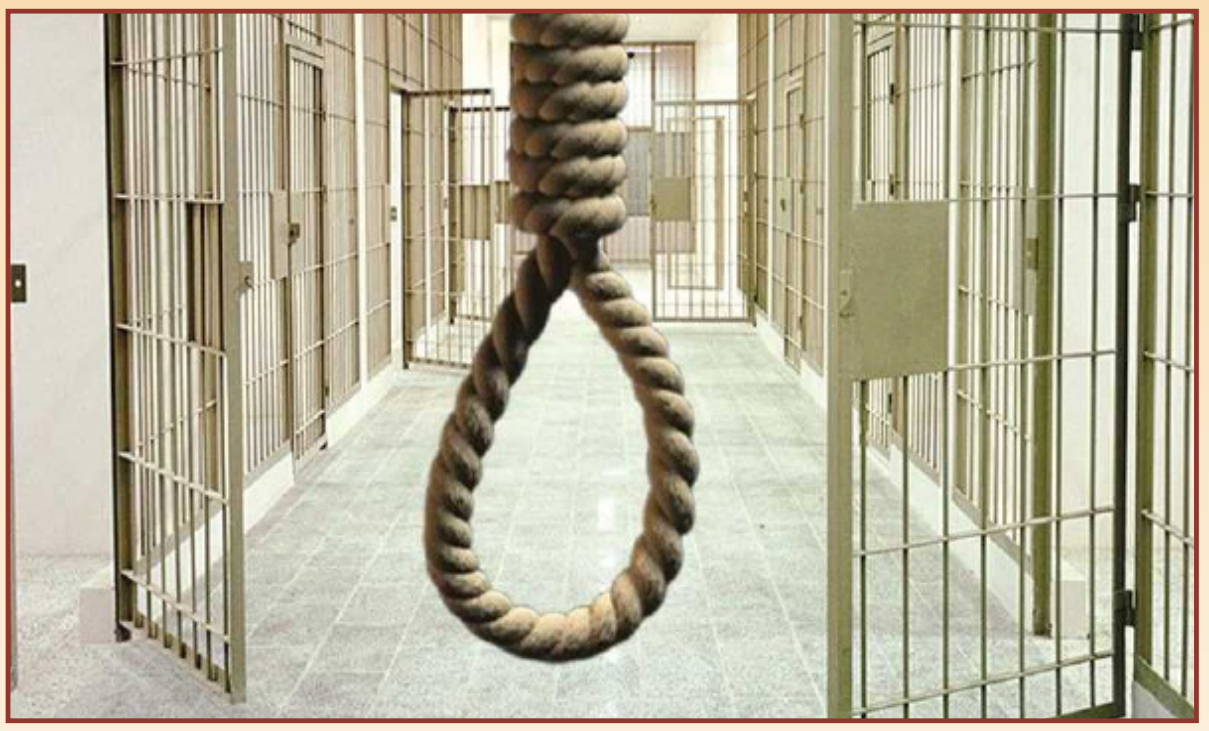

عندما قتل الصهاينة شخصًا لبنانيًا انتفضت السلطات (العدلية) في العراق فأعدمت خمسة وأربعين رجلًا عراقيًا من السجناء المظلومين القابعين في سجن (الحوت) الرهيب الممتلئ بالأبرياء المدانين وفق قوانين إرهابية كتبها الأمريكان لينفذها أتباعهم بتفان وإصرار عجيب! عدو غريب معروف هو من قتل صاحبهم وهم ينتقمون ممن لا يمتون له بصلة، بل العكس فالمعدوم ابن بلد الذين يعدمونه.

يذهل المراقب لتنفيذ أحكام الإعدام في العراق المحتل كما ذهل من قبل لإصدارها وفق وشايات بعضها لأسباب العداء الشخصي وبعضها الآخر أن الواشي يقبض مبلغًا كبيرًا على كل (رأس) يتسبب في قطعه.

الذهول الأكبر يتأتى من هذه الرغبة المخيفة في القتل الجماعي المستمر لأكثر من عقدين من الزمان. لماذا كل هذا التعطش لقتل أبناء البلد بينما الأعداء يصولون ويجولون ويقتلون الأبرياء في أماكن أخرى من حدود العرب؟

كان الناس يسمعون بقوانين محلية وأخرى دولية تقضي بأن تقوم السلطات التحقيقية بأقصى متطلبات التقصي وأدق التحقيقات المدعمة بالأدلة القاطعة التي لا تقبل أي مجال للشك وترفقها بقرائن ومبررات جرمية وشهود (عدول)؛ كل ذلك قبل أن تحيل المتهمين إلى القضاء لتبدأ جولة أخرى من التمحيص والأخذ ببعض ما جاء من المحققين ورفض بعضه الآخر وقد تأمر بإعادة التحقيق من جديد توخيًا لتحقيق العدالة وخشية من إنزال العقوبة الرهيبة بحق المشتبه به.

ثم تبدأ المحاكمات لتستمع إلى الجميع ومنهم المتهم ومحاموه ليطول السجال وتتعدد الجلسات والكل حريص على تحقيق تلك الكلمة المقدسة في الأرض والسماء، ألا وهي (العدل).

هنالك مرحلة أخرى هي الاستئناف والتمييز حيث كبار قضاة البلد وأكثرهم حكمة ودراية بالقوانين والأعلم بطرق تطبيقها.

بعد كل هذا يأتي دور رئيس البلاد المحاط بلجانه الاستشارية التي تدرس قضايا أحكام الإعدام بدقة قبل أن ترفعها إلى الرئيس لغرض المصادقة عليها.

وبعد كل هذا السرد الدقيق حق للعراقي أن يتساءل: كيف حل مخبر سري تافه وجشع وحاقد محل كل هؤلاء الجهابذة؟ عشرات الآلاف أعدموا أو هم الآن مصطفون في طابور الانتظار ليعدموا وهم يقبعون في أقسى سجون العالم حيث فساد السجانين وقسوتهم وحقدهم المتجذر في أرواحهم.

كيف يوقع رئيس بلد مصادقًا على هذه الأحكام وهو يعلم حق العلم أنها جائرة ولا تستند إلى دليل سوى الوشاية وانتزاع الاعترافات بالتعذيب؟ أللهم إنك تسمع وترى.

مسرحية أكتوبر.. ومشاهد ساخنة ..

بقلم| ثائرة أكرم العكيدي
(كاتبة وباحثة)

خلال أسبوعين فقط اخترقت ثلاث دول على الأقل المجال الجوي العراقي وهي تركيا وإيران وإسرائيل بالإضافة إلى عدد من الميليشيات الداخلية التي تزعم أنها تطلق طائرات مسيّرة على أهداف إسرائيلية أو أمريكية في المنطقة.

التحدي الأكبر الذي يواجه العراق هو حماية سيادته ومصالحه في ظل انقسام داخلي وصراع إقليمي هو الأعنف منذ حرب تشرين عام ١٩٧٣.

كيف يمكن للعراق السيطرة على ميليشيات داخلية تسعى لزجه في صراع إقليمي عسكري وسياسي وجيوسياسي. وكيف يمكن الحفاظ على مصالحه كدولة ضعيفة وسط قوى إقليمية ودولية كبيرة تتنافس على أرضه. يحدث كل ذلك في ظل دولة تدار من قبل أحزاب يغلب عليها الفساد وتركز على جمع الأموال وحماية مصالحها الفردية والحزبية.

الأغرب من ذلك أن مجلس النواب العراقي الذي فشل حتى في انتخاب رئيس جديد له، منشغل بمناقشة قانون تزويج القاصرات وزيادة رواتب النواب.

الهجوم الإسرائيلي على إيران يوم السبت المصادف ٢٦/١٠/٢٠٢٤ الساعة الثانية فجرا. محدودا بشكل كامل كما بدأ إعلاميا هل كان بروفة لتشكيل الضربة الأولى التي يمكن أن توجهها إسرائيل إلى إيران قبل الشروع في حملة جوية حقيقية على إيران؟ الجواب طبعا لا، والدليل تجنبت إسرائيل إرسال طائراتها للتحليق فوق الدفاعات الجوية الإيرانية وعوضا عن ذلك أطلقت مسيراتها المتقدمة لضرب بطاريات الدفاع الجوي الإيراني، بينما اكتفت مقاتلاتها الأكثر تقدما بالقصف من خارج مجالات الدفاعات الإيرانية إمعانا في الاستعراض.

لقد جاءت الضربة لمجرد رفع عتب لحفظ بعض ماء الوجه، وأما الرد الإيراني، فكان بنفي دخول الطائرات الإسرائيلية الأجواء الإيرانية، ولم تؤد إلى أي خسائر سوى قتيلين من الجيش الإيراني.

ضربة إسرائيل لإيران بمائة طائرة وكما تم الاتفاق لم يتم ضرب مواقع نووية أو بنية تحتية ولا بترولية وإيران تهون من قيمة الضربة بينما إسرائيل تضخم فيها ويوجد حرب إعلامية الآن أما الحرب العسكرية المدمرة هي مع الأتباع والأذرع لأن الدم الفارسي غالٍ على أصحابه وعلى أمريكا وإسرائيل.

هل ذلك الهجوم مثل انتصارا سياسيا أو قل إنجازا لإيران بالنظر إلى اعتباره استعادة أو تأكيد لتوازن الردع المتبادل بين إيران وإسرائيل، وهو توازن حال استمراره يتوج إيران كقطب إقليمي ويحد من الهيمنة الإسرائيلية، ويفرض حسابات معقدة لسائر الفاعلين إقليميا

أم إنها مسرحية حرب الجبناء الدائرة الآن بين طهران وتل أبيب بضبط أمريكي دقيق الإيقاع المنخفض والتي ابتدأت منذ فترة لتفضح الحقيقة الساطعة بأن الحروب التدميرية شديدة الإيلام هي فقط على المدنيين والأطفال العُزل الأبرياء في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق .

لطالما كانت إيران وإسرائيل أصدقاء تاريخيين ولن يؤذون بعضهم البعض والسيناريو يسير في خطته المفترضة والمعلومة مسبقا .

ستبدأ فترة جديدة من الدراما الإيرانية الإسرائيلية والمسرحية الهزلية الساخنة وما وراء الكواليس حيث ستكون العلاقة بين إيران وإسرائيل اتسامها بالتوتر والصراع حيث ستعتبر إيران إسرائيل خصماً رئيسياً في المنطقة أمام الإعلام؛ كي تستمر أجزاء المسرحية، كما شاهدنا في الفترة السابقة من المسرحية..

(الجزء الأول) إيران كانت الداعم للجماعات المسلحة المعادية لإسرائيل مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، مما يعزز من موقفها في الصراع في المقابل تقوم إسرائيل بعمليات ضد الأهداف الإيرانية في سوريا التي تعتبر تهديداً للأمن الإسرائيلي.

أما (الجزء الثاني) من المسرحية كان البرنامج النووي لدى طهران وكيف تخشى إسرائيل من برنامج إيران النووي، وتعتبره تهديداً وجودياً لذلك قامت بتنفيذ استراتيجية تهدف إلى منع إيران من تطوير أسلحة نووية

(الجزء الثالث) هو الدبلوماسية الإقليمية حيث تسعى إيران إلى زيادة نفوذها في الشرق الأوسط، بينما تسعى إسرائيل إلى تشكيل تحالفات مع دول عربية لمواجهة النفوذ الإيراني كما هو الحال مع اتفاقيات إبراهيم التي وقعتها مع بعض الدول العربية.

(الجزء الرابع) تتسم العلاقة بالتعقيد والصراع المستمر مع تأثيرات كبيرة على الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة مع وجود المسرحية المتبادلة بين إيران وإسرائيل والتي هي مجرد ردود بسيطة بين الطرفين لا ترقى إلى ضربات موجعة بل مجرد رفع عتب لا أكثر كي تثبتوا للعالم لا وجود لاتفاق ثنائي مشترك بينهم

بينما فلسطين غزة دفعت الثمن الغالي لكي تستفيد طهران، وأتت حربِ الإسناد التي قررها حزب الله أيضاً لتصب في تجميع إيران الأوراق التفاوضية لها على حساب شعوب المنطقة.

)الجزء الخامس) حدود ضربة إسرائيل لإيران يعني أن صناع القرار في الولايات المتحدة ما زالوا يتبنون نهج الاستثمار في النظام الإيراني، وهذا أعلى من نهج الاحتواء، التي يظنها البعض... باختصار إيران خدمت بسياساتها، بشكل غير مباشر، الولايات المتحدة وإسرائيل بتخريب بني الدولة والمجتمع في المشرق العربي، وكبعبع ضد أنظمة الخليج عبر اليمن، وهي قدمت لها العراق على طبق من فضة بعد إسقاطها نظام صدام وسكتت عن صعود نفوذها في لبنان وسوريا واليمن.

(الجزء السادس) إيران استعرضت قوتها في الصواريخ الباليستية عندما وصلت إلى تل أبيب من دون أن تحميها القبة الحديدية.

وإسرائيل استعرضت قوة طائراتها فوق سماء طهران، من دون أن تتعرض لها الدفاعات الجوية.

أما القتل والتهجير ضد الأبرياء في غزة ولبنان سيستمر لأنه لا يوجد رادع له.

وأقوى مشاهد المسرحية التي عرضت في أكتوبر من هذه السنة والتي كان أبطالها إيران وإسرائيل هو قتل يحيى السنوار قائد حماس واغتيال حسن نصر الله قائد حزب الله ..

لقد جمع نصر الله القيادتين العسكرية والسياسية في حزب الله بالإضافة إلى البعد الديني والعلاقة العضوية مع مرشد الثورة في إيران، علي خامنئي. أما السنوار فلم يجمع سوى مؤخراً بين القيادتين السياسية والعسكرية.

ترك السنوار خلفه مجتمعاً مدمراً، لكن مناصريه يرونه بطلاً من خلال التركيز على أنه قُتل وهو يحمل السلاح. في المقابل، ترك نصر الله بيئته الحاضنة مدمرة ومُهجرة بعدما فقدت كل ما كانت تملك. كما ترك راعيه الإقليمي قلقاً على مصير نظامه.

كل هذه لا تصدقوا القصص والسينيورهات والتي كانت ورائها أمريكا لتبين للعالم أن إيران تجاوزت حدودها مع إسرائيل لذا المسألة لا تتعلق بقصم ظهرها وإنما كسر أطرافها وتأديبها وربما إعادتها إلى حجمها داخل حدودها.

هذا حدث في عهد بوش الابن، وأوباما، وحتى في عهد ترامب، واستمر مع بايدن وسيحصل ذات الأمر على الأرجح مع هاريس أو ترامب الجديد.

بعبارة أخرى هناك اتفاق بين إسرائيل وإيران على تقاسم العداء مع العرب فبدلا من أن تظل إسرائيل البعبع والعدو الوحيد للعرب في المنطقة، تتقاسم العداء مع إيران، بحيث يخف الضغط على إسرائيل. ولو نظرنا الآن لوجدنا ثمرات هذا الاتفاق على الأرض ألم يصبح غالبية العرب ينظرون إلى إيران على أنها أخطر عليهم من إسرائيل وبالتالي، فإن كل العداء هذا الظاهر بين الصفيوني والصهيوني مجرد ضحك على الذقون أما الخوف الإسرائيلي من الوجود الإيراني في سوريا ولبنان فقد أصبح نكتة سمجة لم تعد تنطلي على تلاميذ المدارس.

قد يشرح هذا لنا بعض تفاصيل التفاوض الذي جرى في الأيام الماضية بوساطة أمريكية بين إيران وإسرائيل وأحد الأثمان التي اتفق الطرفين على دفعها فيه، ويشرح لنا قول نتنياهو بأنه لن يضرب أهداف نووية، وكذلك سبب عدم قيام إسرائيل بضربتها حتى الآن. إيران ماضية في بيع كافة أوراقها وحرقها إرضاءً لأمريكا وإسرائيل. علينا الآن الانتظار حتى حصول الانتخابات الأمريكية وبعدها سنرى المفاعيل البنيوية لكل ما نراه الآن. السياسة علمتنا أن لا نأخذ أبدا بظاهر الأمور مهما كانت مشتعلة إعلاميا فالحقيقة لا تجدها في وسائل الإعلام ولا في التصريحات السياسية النارية بل تجدها على أرض الواقع. وقد أخبرنا الفلاسفة الإغريق أن لا نركز على ما يقوله الساسة بل على ما يفعلونه على الأرض. ولو نظرنا إلى ما فعلته إسرائيل وإيران على الأرض نجد أن الطرفين حلف واحد يتقاسم العالم العربي بالمسطرة والقلم.

من أسقط هيبة أمريكا؟

بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

أحد أهم أهداف غزو الولايات المتحدة العراق رفع «مكانة أمريكا» مراتب أخرى بعد أن تصدرت المشهد العالمي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينات القرن العشرين، وتوهم قادة البيت الأبيض أن العراق سيكون مشابها لليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية (هزيمة يتبعها استسلام ثم الخنوع التام)، بل تصوروا أن صورة العراق ستكون أسوء بكثير نظرا للظروف القاسية التي عاشها تحت الحصار منذ العام ١٩٩٠. لكن تمكنت المقاومة العراقية التي فاجأت الجميع من تغيير المشهد الأمريكي والدولي؛ من منجزات المقاومة العراقية الكبيرة، أنها تمكنت من إسقاط (الهيبة المرعبة) للولايات المتحدة، إذ بدأ العالم وفي كل مكان يتلمس ذلك بوضوح، من خلال إجبار المقاومة العراقية لأكبر قوة عسكرية في العالم على الخروج من بلدهم. إن واحدة من أهم منجزات المقاومة العراقية، أنها أعطت درسا بليغا للولايات المتحدة التي اعتقد قادتها وشعبها أنهم سيفرضون سيطرة غير مسبوقة على كل شعوب الأرض بعد غزو العراق، وإذا بالمعادلة تنقلب وتفرض المقاومة العراقية على قيادات أمريكا وشعبها، الخوف والذعر من مجرد التفكير بإرسال جنود وقوات لبلد آخر، وعبّرت عن ذلك بوضوح وصراحة هيلاري كلنتون عندما تدارسوا شنّ هجمات في مدن أفغانية، ردت كلنتون، وهي تشغل منصب وزير خارجية أمريكا بالقول «لن نكرر ما حصل لنا في الفلوجة» في اعتراف واضح بما كبدته المقاومة العراقية للقوات الأمريكية التي هاجمت هذه المدينة بوحشية وقتلت الناس وهدّمت البيوت وأحرقتها في شهر نوفمبر/تشرين ثاني العام ٢٠٠٤. ورفضت الإدارة الأمريكية المشاركة مع قوات النيتو في العمليات العسكرية ضد ليبيا عام ٢٠١١، وبرزت هزيمة أمريكا وبريطانيا على أوسع نطاق في الدوائر السياسية والعسكرية والإعلامية عندما تم طرح توجيه ضربات إلى سوريا أواخر آب/ أغسطس العام ٢٠١٣. وعبّر الأمريكيون والبريطانيون عن مخاوفهم الهائلة من تجربة العراق. لو كانت الصورة معكوسة تماما، وحققت أمريكا كامل أهدافها في العراق، ولم تردعها المقاومة العراقية وتلحق بها هذه الهزيمة، لتمكنت الولايات المتحدة من احتلال دول وفرض الهيمنة على الشعوب لمجرد إعلان الحرب عليها في وسائل الإعلام، لكن درس العراق ودور المقاومة العراقية في هزيمة وإفشال المشروع الكوني الأمريكي أنهى حرب (المكانة) كما يسميها العالم والباحث الأمريكي ريتشارد نيد ليبو في كتابه الجديد «لماذا تتحارب الأمم» وهي حرب أمريكا على العراق، ويرى أنها أول وآخر تجربة في هذا النوع من الحروب، بعد أن حشدت إليها الولايات المتحدة كل ما تملك من قوة، لكن المقاومة العراقية أفشلت هذه الحرب وقبرتها على أرض الرافدين ،التي بدأت فيها الكتابة والتدوين والمعرفة قبل آلاف السنين. لهذا تجد اسم مدينة الفلوجة العراقية في الكثير من أفلام هوليوود ومسلسلاته وفي الكتب والدراسات التي تتحدث عن الواقع الأميركي ومستقبل هذا البلد.

أقدم مكتبة عرفها التاريخ القديم مكتبة اشوربانيبال وملحمة كلكامش إحدى مقتنياتها

مكتبة آشور بانيبال الملكية، وهي مكتبة ضخمة عثر فيها على أكثر من ٣٠ ألف لوح طيني. وهي إحدى معالم مدينة نينوى التاريخية، تأسست في القرن السابع قبل الميلاد وسميت نسبة إلى آشوربانيبال آخر أشهر ملوك الإمبراطورية الآشورية الحديثة. احتوت مجموعتها على آلاف ألواح الطين وبقايا نصوص نسبة كبيرة منها باللغة الأكدية احتوت على موضوعات مختلفة تعود للقرن السابع قبل الميلاد تحديدا سنة ٦٦٨ إلى ٦٢٧ قبل الميلاد.

وكانت لحظات اكتشاف مكتبة اشوربانيبال لحظات تحبس الأنفاس، قال عنها هـ. جي ويلز في كتابه «الخطوط العريضة للتاريخ» إنها أثمن مصدر للمواد التاريخية في العالم فإذا ما عرفنا أنها أنشئت في القرن السابع قبل الميلاد، فهي بالفعل أثمن وأقدم وأكبر مكتبة عرفها التاريخ القديم.

وقد تم اكتشافها من قبل الآثاري أوستن هنري لايارد في الفترة ما بين (١٨٤٩_١٩٥٣) ميلاديا، وتم نقل المكتبة وما تبقى من محتوياتها وألواحها إلى المتحف البريطاني في إنكلترا.

وكانت المكتبة تتألف من رفوف كثيرة ومتنوعة الأحجام ضمت آلاف الألواح الطينية في مختلف المجالات الأدبية والقانونية والطبية والفلكية والتجارية وكانت ملحمة كلكامش إحدى مقتنيات مكتبة آشوربانيبال. وتعد أول مكتبة في العالم هي مكتبة اشوربانيبال من بلاد الرافدين، ولذلك تعد بلاد الرافدين مهد الحضارات.

عقد شراء منزل يعود إلى ما قبل الميلاد

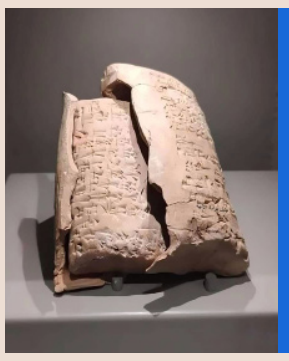

تم العثور على لوح طيني بابلي قديم محفوظ داخل مغلف، يعود تاريخه للعام ١٧٥٠ قبل الميلاد، وهو عبارة عن عقد شراء منزل اشتراه شخص يدعى «مانوم بالو شاماش» بسعر ٣/١ شيكل و١٥ حبة من الفضة.

ويظهر في العقد اسم البائع واسم المشتري والسعر المدفوع إضافة إلى أسماء الشهود وأختامهم على العقد لتوثيقه بشكل رسمي.

والغريب أن العقد محفوظ داخل مغلف طيني مغلق بإحكام، ونص شراء البيت منقوش بشكل مكرر على المغلف، والسبب أنه في حال حصول نزاع على ملكية البيت لاحقاً، يتم كسر المغلف لفحص الوثيقة الداخلية أي العقد الأصلي، وبذلك لا يضيع حق المشتري أو حق ورثته من بعده. والعقد موجود في المتحف البريطاني.

أسوار نينوى القديمة تتحدى الزمن والظروف المناخية الصعبة والحروب

ومن أهم المواقع الأثرية في العالم هي أسوار نينوى القديمة التي كانت يوماً عاصمة الإمبراطورية الآشورية العظيمة، تلك الأسوار التي تشبه في شكلها، الحصون والقلاع الملحمية المبهرة في مظهرها التي نسمع عنها في القصص البطولية.

وتتحدى أسوار نينوى الزمن والظروف المناخية الصعبة وظروف الحرب، وبقيت صامدة شامخة عبر آلاف السنين، لكنها اليوم تتعرض للإهمال المتعمد من قبل السلطات الحكومية.

الخازوق أول من استخدمه أداة للتعذيب

الخازوق هي وسيلة إعدام وتعذيب، وهي تمثل إحدى أشنع وسائل الإعدام، حيث تخترق جسد الضحية عصا طويلة وحادة من ناحية وإخراجها من الناحية الأخرى. وغالباً ما يرتبط الخازوق بالحاكم فلاد الثالث، ولم يكن «فلاد الثالث» حاكم إمارة الأفلاق في رومانيا الملقب بـ (دراكولا) هو أول من استخدم الخازوق ضد أعدائه العثمانيين.

ويعود تاريخ استخدام الخازوق إلى ذروة عظمة الإمبراطورية الآشورية (حوالي القرنين التاسع والسابع قبل الميلاد)، حيث استخدمه ملوك آشوريون مثل الملك آشورناصربال الثاني لترهيب الأعداء وقمع التمردات، وغالباً ما كان يتم عرض الضحايا علناً أمام الناس كتحذير للمتمردين والخارجين عن القانون.

وبينما اكتسبت عقوبة الخازوق الشهرة لاحقاً من خلال الحاكم فلاد دراكولا من رومانيا، إلا أن عقوبة الخازوق قد استخدمت قبله بوقت طويل من قبل حضارات قديمة مختلفة، بما في ذلك البابليون والفرس.

الجدارية من العصر الآشوري الحديث ثغلات بلاسر الثالث وموجودة في المتحف البريطاني.

وبعد احتلال العراق ٢٠٠٣ وسيطرة الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران على السلطة في العراق بحماية أمريكية؛ ذكر كثير من السجناء الذين خرجوا من المعتقلات السرية في العراق حكايات حول عمليات إعدام بالخازوق كانت تجري في المعتقلات.

الملك الآشوري سرجون الثاني يختار (دور شروكين) عاصمة له

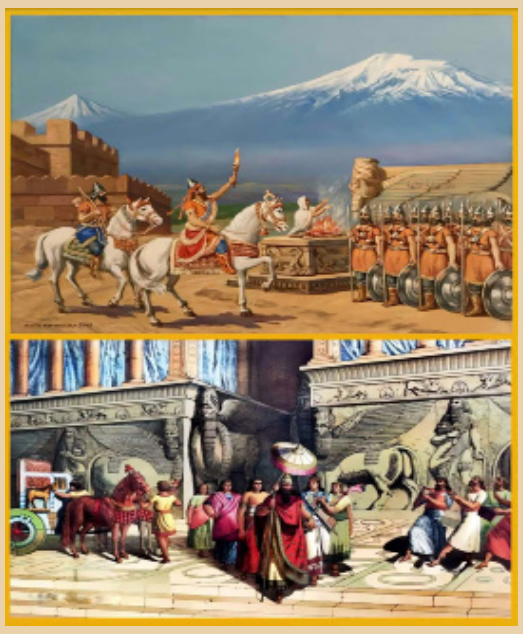

اختار الملك الآشوري سرجون الثاني خورسباد (دور شروكين) عاصمة له، وكانت منطقة جميلة تطل على سلسلة من الجبال الثلجية، وتحيط بها غابات كثيفة خضراء اللون، وهي تقع على بعد ١٥ ميلاً شمال شرقي نينوى.

وكان اختيارها بسبب قلق الملك من نفوذ طبقة الكهنة والعائلات الارستقراطية الآشورية، التي عششت في العواصم الآشورية السابقة مثل آشور وكالح ونينوى وأسست لها نفوذاً مهيمناً من جراء تدخلها في ادارة الامبراطورية، ومطالبها المستمرة بإعفائها من الضرائب، وحصولها على المكاسب المتعددة كامتلاكها الاراضي وسيطرتها على حركة التجارة.

وكان الملك بحاجة أيضاً إلى عاصمة ذات موقع استراتيجي مهم يكون قريباً من الممرات الجبلية التي تخترق طوروس، التي تؤدي إلى الاناضول التركية، وهي من كانت تمثل القوة العسكرية الهامة التي تهدد الامبراطورية الآشورية في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد.

وكتب الملك سرجون على صفوف الحجارة التي شيد بها عاصمته الكلمات التالية: (سرجون ملك العالم، أقام مدينة أسماها (دور-شروكين) وبنى داخلها قصراً منقطع النظير).

قصيدة هل هذه بغداد

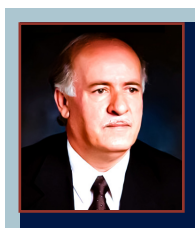

الشاعر يحيى السماوي

أغمَضتُ عن شجر الهوى أحداقي ... فاسكبْ طِلاكَ على الثرى يا ساقي
ورمَيْتُ عني بُرْدَةَ أبْلَيْتُها ... في حَرْب أشجاني على أشواقي
وبِصَخْر صَبْر ما التحفت بغيرِه ... وأنا أجوبُ متاهة الآفاق
ما عُدْتُ تنُّوراً لخبز صبابة ... سُفُنُ المَسَرَّة آذنتْ بِفِراق
جفَّ الصُّداحُ على فمي وتخثَّرتْ ... لغتي ... وفَرَّ الحرفُ من أوراقي
وتعبْتُ من صوتي أُنادي لاهِثا ... وطني ونخلَ طفولتي ورفاقي
وأحِبَّة مرّتْ على بستانِهِمْ ... خيْلُ الغُزاة فأصْحَرَت أعماقي
وأنينَ ناعور وضحكة جَدْوَل ... ورذاذ فانوس وجَمْرَ وِجاق
شفقتُ ـ من خوفي ـ عليَّ فأحْرَقتْ ... نارُ الفؤاد سُلافة الإشفاق
أدْمَنتُ خُسرا منذ فجر يفاعتي ... وهْمُ المُنى ضرْبٌ من الإخفاق
غرَسوا الظلامَ بمُقلتي .. فتعطَّلتْ ... شَمْسي ونافذتي عن الإشراق
المُطلِقونَ حمائمي من أسرِها ... شدُّوا التُرابَ وماءَهُ بِوِثاق
فإذا بتحريرِ العِراق وليْمَة ... حفلتْ بما في الأرض من سُرّاق
ما العُجْبُ لو خانَ الفؤادُ ضلوعَهُ؟ ... إنَّ الذي خانَ العراق عِراقي..!!
المُستغيث من الظلام بِظُلمَة ... أدْجى .. ومن مُستنقع بِذعاق
فإذا النضالُ نِخاسة مفضوحة ... فاحَتْ عفونتُها بسوق نِفاق
وإذا الطِماح مناصِبٌ مأجورة ... يُسْعى لها زحْفا على الأعناق
ولقدْ رأيْتُ النخلَ يلطِمُ سعْفَه ... خَجَلا من الماشينَ مشيَ نِياق
هل هذه بغدادُ؟ كنتُ عرفتها ... تأبى مُهادَنَة الدّخيل العاق
تأبى مُساوَمَة على شرفِ الثرى ... وتجودُ ـ قبل المال ـ بالأرْماق
ورثتْ عن «الحُرِّ» الحُسامَ وعزمَهُ ... وعن « الحسين» مكارمَ الأخلاق
هل هذه بغداد؟ تأكلُ ثدْيَها ... فإذا بِها وعَدوَّها بِوِفاق...؟
لو أنّ لِيْ أمْرا على قلبي فقد ... عَجَّلتُ من تِهْيامِها بِطلاق
عَقَدَتْ على طينِ العراق قِرانَها ... نفسي فمَهْري ـ خافقي ـ وصِداقي
أخفقتُ في عشقي فكنتُ غريبَهُ ... إنَّ التغَرُّبَ مُنتهى الإخْفاق
هذا دمي يا نخلُ .. مُصَّ رفيفهُ ... فلقد رأيْتُك ظامئ الأعْذاق
أسْعِفْ خريفي بالربيع لينتشي ... وردُ المُنى في روضة المُشتاق
واكنسْ ظلامَ الطائفيّة بالسَّنا ... وأعِدْ لِدجلة زورقَ العشاق
فعسايَ أبتدئ الحياةَ ..فلا أرى ... وطني ذبيحا والدماءَ سواقي
يا أنت يا قلبي أمثلك في الهوى ... يشكو مواجعَ غُرْبَة وفِراق؟
أوَلسْتَ مَنْ صامَ الشبابَ مُكابرا ... عن ماء أعْناب وخبز عِناق؟
والمُثْمِلات لذاذة بِمَباسم ... والمُمْطِرات عذوبة بمآقي؟
يا مَنْ أضَعْتَ طفولة وفتوَّة ... ماذا ستَخْسَرُ لو أضَعْتَ الباقي؟
هل في جِرار العُمْر غيرُ حُثالة؟ ... أطبِقْ كتابَكَ .. لاتَ وقتَ تلاقي

قصيدة عن بغداد

الشاعر يوسف رزّاق العصيمي

يا فكري المشغول للفكر ميعاد ... خلّك معي ساعات والوقت محدود
أنا هنا بين على روس الأشهاد ... موجود في الصّورة ولاني بموجود
تسري بي الأفكار وأغيب وأنقاد ... أرحل عن الواقع ولا ودّي أعود
هنا كسبت إعجاب أحبّة وحسّاد ... وهناك لي موطن وتاريخ وحدود
ماني بناسي صبح بغداد الأمجاد ... اللي حجب شمسه من الظلم بارود ..
يا خادم البيتين يا ذخر الأسياد ... ياللي برأيك صامل الرأي معقود
يا الحاكم العادل ويا الصارم الحاد ... يا مزبّن المضهود يا الشّامخ الطود
لك سيرة أمجادٍ قديمات وجداد ... يفوح منها زاكي المسك والعود
ولك حكمةٍ تلجم شياطين الأضداد ... ولك هيبةٍ يخضع لها كلّ نمرود
واليا ادلهم الخطب والعزم به باد ... لك وقفة يفرح بها كل مضهود
يا سيف الأمّة كان للحق ميلاد ... إن ما نولد من سيف ما هو بمولود
قدّامك المنظر ثلاثي الأبعاد ... مكشوف للعالم ولا هو بمجحود
على يدك توحيد صف أمّة الضاد ... وأنت الأمل لا قالوا الصبر محمود

الميثاق تحاور

الدكتورة فاطمة العاني

عضو اللجنة العليا للميثاق ومستشارة المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب

الميثاق: أوقفوا الإعدام التعسفي بالعراق حملة شعبية وحقوقية عراقية ودولية تطالب السلطات الحكومية في العراق بوقف الإعدامات الجماعية التي وقع عليها رئيس الجمهورية لنزلاء اعترفوا تحت التعذيب، ماهي مخاطر مسلسل هذا السلوك؟

العاني: الإعدامات الجماعية تنطوي على مخاطر كبيرة، لأن الموضوع يتعلق بأرواح أبرياء لم يحصلوا على أبسط حقوقهم منذ اللحظات الأولى لاعتقالهم، فقد تعرضوا إلى مختلف أنواع الانتهاكات والجرائم الخطيرة ومنها الإخفاء القسري والتعذيب والحرمان من التمثيل القانوني والحرمان من الغذاء والرعاية الصحية وصولا إلى محاكمات غير نزيهة تؤدي إلى إصدار القاضي الحكم بالإعدام. وليس ذلك فقط فإن وراء هؤلاء الأبرياء عوائل تنتظر منذ سنين طويلة وتتصبر بالدعاء من أجل إنصاف أبنائهم وإقرار قانون العفو وإعادة المحاكمات وأن يعود أبناؤهم، ولكنهم يتفاجؤون بعودة أبنائهم بالتوابيت

لقد أثارت الأخبار عن قيام رئاسة الجمهورية بالتوقيع على تنفيذ أحكام إعدام بالجملة حالة من الغضب بين صفوف الناشطين الحقوقيين، لأنها تمثل انتهاكا خطيرا لحق من حقوق الإنسان، فقد أصدر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقريرا في شهر حزيران من هذا العام يصف فيه الإعدامات بالحرمان التعسفي من الحياة وطالب الحكومة بالتوقف واتخاذ إجراءات معينة، وعدم استجابة الحكومة يعني وضعها في زاوية حرجة قد تدفع بالأمم المتحدة إلى أن تتخذ إجراءات أكثر تشددا ومنها تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي

الميثاق: كيف تقرئين استمرار حملات الإعدام الجماعية رغم كل التحذيرات المحلية والدولية والأممية؟

العاني: إن استمرار الحكومة في حملات الإعدام بهذا الطريقة يؤكد وجود نهج ثابت ومستمر للحكومة ضد العراقيين من المكون السني حصرا، فمسلسل إزهاق الأرواح مستمر من دون توقف منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ إلى الآن، وهذا النهج نابع من كونه مرتبط بتغيرات في المنطقة وتمس جميع الدول الإقليمية المحيطة بالعراق، وهذه التغيرات جارية على قدم وساق من أجل إعادة ترتيب الأوراق، خاصة بعد طوفان الأقصى منذ أكتوبر ٢٠٢٣، ويبدوا أن الحكومة العراقية تشعر بالخطر على وجودها وتخاف من أي تحركات قد يقوم بها الشعب من أجل الخلاص من الحكومة، التي هي من مخلفات الاحتلال الأمريكي للعراق، ولهذا تحاول إظهار بطشها وترهيب الشعب العراقي عن طريق حملات الإعدام، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الشعب العراقي غير راض بل وساخط على الظلم والقهر والطائفية والفساد التي ضربت بالعراق نتيجة تسلط الأحزاب والمليشيات الموالية لإيران على مفاصل الدولة.

يضاف إلى ذلك، فإن ورقة الإعدامات يتم استعمالها سياسيا من أجل الوصول إلى بعض المكتسبات، فهناك عدد من القوانين المختلف عليها في مجلس النواب وكل واحد من هذه القوانين تطالب به كتلة من مجلس النواب، منها مقترح قانون إعادة العقارات إلى أصحابها وهذا مطلب الكتل الكوردية، ومقترح قانون الأحوال الشخصية وهذا مطلب الإطار التنسيقي الشيعي، وتعديل قانون العفو العام وهذا مطلب الكتل السنية.

وإذا افترضنا أنه ونتيجة للضغوط الكبيرة فإنه سوف يتم تمرير قانون العفو العام، فإن الإعدامات الجماعية تؤكد سعي الحكومة إلى إفراغ السجون من بعض الذين لا تريد لهم الحكومة أن يخرجوا، خاصة كل من قاوم الاحتلال الأمريكي للعراق، ونعرف جيدا أنه تم تلفيق اتهامات ضدهم لمجرد الانتقام منهم.

الميثاق: وكيف تنظرين لانسياق رئاسة الجمهورية لرغبات القوى السياسية المتسلطة وصاحبة النفوذ المطلق في العراق بالتعاون مع المليشيات الطائفية التي تمارس جرائمها بدوافع طائفية مقيتة؟

العاني: هذا يؤكد الضعف الذي تعاني منه الحكومة، وانعدام الوطنية، وعدم الوفاء بالوعود والنفاق الذي من خلاله يستغلون مآسي الشعب العراقي من أجل الحصول على المناصب، وبعدها يديرون ظهورهم للمواطنين، لقد قامت الأحزاب والمليشيات التي جاءت على ظهر الدبابة الأمريكية باقتلاع كل ما هو وطني ويصب في مصلحة العراق برعاية أمريكية والتي قسمت العراق طائفيا عن طريق عملية سياسية ودستور ملغومين، كل ذلك إضافة إلى حل المؤسسات الأمنية الوطنية واستبدالها بمليشيات عميلة، هذه المليشيات والأحزاب كلها نهبت أموال الدولة، فأصبحت المليشيات تتمتع بثقل اقتصادي أكبر من الدولة، ولا بد من الإشارة إلى عمليات النهب المنظمة التي وقعت في المدن والمحافظات التي شهدت عمليات عسكرية ضد داعش وانتشار المكاتب الاقتصادية فيها والتي هي عبارة عن مكاتب جمع إتاوات، أيضا مصادرة ممتلكات الدولة والمواطنين خاصة في منطقة حزام بغداد، كل ذلك جعل المليشيات تتمتع بقوة أكبر بكثير من الدولة بل وتتحكم بالدولة، ورأينا بأم أعيننا كيف أن المليشيات تدوس بأحذيتها على صورة رئيس الوزراء، بل إن رئيس الوزراء والرئيس وكافة السلطات جميعها بيد المليشيات ولا يستطيع أي مسؤول في الدولة أن يزور بعض المناطق لأن المليشيات قادرة على منعه، ولذلك في العراق لا توجد دولة بل مليشيات وأحزاب غير وطنية.

الميثاق: منظمات حقوق الإنسان، اعتبرت أن أحكام الإعدام لم تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة أو تم خلالها انتزاع اعترافات من المتهمين تحت التعذيب، كيف تعلقين على ذلك؟

العاني: هذه أصبحت حقيقة واضحة تجري داخل السجون السرية والعلنية نتيجة العجز في الإمكانيات والكفاءات في الدولة وتفشي المليشيات والأحزاب الطائفية التي تسترجع أحقاد قديمة وتستخدمها ذريعة للانتقام من الشعب العراقي، وفي نفس الوقت هي أقرب إلى الأمراض مثل السادية، فعندما تقرأ التقارير الصادرة من المنظمات الحقوقية تجد تفاصيل دقيقة لمحاكمات عبثية هي أقرب إلى محاكم التفتيش في القرون الوسطى، مع الفارق، ففي أثناء المحاكمات يعترف المعتقلون بأنهم قد تعرضوا لأبشع صنوف التعذيب والتي آثارها ظاهرة على أجسادهم وأنهم قد وقعوا على اعترافات لا يعرفون ما هي وكانوا معصوبي الأعين ولكن القاضي لا يأخذ بهذه الاعترافات ولا يكلف نفسه في إحالة المعتقل إلى لجنة طبية تثبت صحة أقواله، وهو دليل دامغ على عدم نزاهة القضاء وانقياد القضاة إلى المصالح الشخصية، ولقد أشارت الأمم المتحدة إلى هذه النقطة البالغة الخطورة في تقارير سابقة، إضافة إلى ذلك فلا توجد رقابة ذات كفاءة عالية تحاسب القضاة على سلوكهم أثناء المحاكمات حيث إن بعض القضاة حضروا بأنفسهم أثناء مرحلة التحقيق الأولية مع المعتقلين وشاهدوا التعذيب، كما أن بعض القضاة يمنعون المعتقلين من الكلام أثناء المحاكمات والأحكام النمطية المسبقة هي السمة الشائعة، فيتم التعامل مع المعتقلين على أنهم متهمين حتى قبل النطر في ملف القضية، وبهذا فإن الأمل الأخير للمعتقلين وهو الوصول إلى قاضي نزيه محايد يؤدي عمله بعيدا عن الأهواء والنزعات الشخصية يصبح سراب وتصبح عملية إصدار الحكم هي تتمة لمسرحية سخيفة كاتبها ومخرجها هو قادة الأحزاب والمليشيات الذين جاءت بهم أمريكا وإيران، أما القوات الأمنية والقضاة فما هم إلا ممثلين يلعبون الأدوار المنوطة بهم.

الميثاق: أقدمت السلطات العراقية على تنفيذ واحدة من أوسع عمليات الإعدام منذ عام ٢٠٠٣. بإعدام ٥٠ معتقلًا خلال الماضي شنقًا في سجن الناصرية المركزي، لماذا وكيف؟

العاني: يبدوا أن العنجهية والتكبر والطغيان قد أصبح سمة هذه الحكومة، فبدلا من أن تنصاع إلى مناشدات ودموع الأمهات التي تطلب وتتوسل إلى الحكومة من أجل أن ينظروا بعين الرأفة والشفقة لأبنائهم، والإنصات إلى الشكاوي بوجود ظلم وحيف قد وقع على أبنائهم، على العكس من ذلك فإن الحكومة تدير ظهرها وتحاول أن تظهر للعالم بأنها حكومة عادلة وأن المحاكمات كانت نزيهة ولا توجد عمليات تعذيب، والأدهى والأمر هو أن الحكومة تسوق للعالم وتبيع الأكاذيب بأن الإعدامات تمت لأن هؤلاء الأشخاص يستحقون هذا المصير، ومع ذلك فإن الشعب

العراقي يعرف جيدا أن هؤلاء الذين تم إعدامهم أعدموا لأسباب سياسية وخوف على فقدان السيطرة على الشعب العراقي، ومحاولة من العراق للظهور بمظهر الواثق من أن ما تقوم به الحكومة هو في مصلحة العراق، وأن تقارير الأمم المتحدة والمراكز الحقوقية هي غير حيادية وتستهدف العراق كدولة، وهي مجرد إشاعات تروجها بعض الجهات لأغراض سياسية وهو فعلا ما صرح به العراق في التصريح الصحفي الأخير الذي صدر في شهر أكتوبر ٢٠٢٤.

لا بد من الإشارة إلى موضوع غاية في الأهمية، وهي أن الغليان الشعبي يتصاعد بسبب الفساد المستشري في الدولة وفي أي لحظة قد ينفجر الوضع وتندلع تظاهرات كبيرة قد تتسبب في سقوط الحكومة ولذلك فقد حملت الإعدامات الأخيرة رسائل واضحة، وفي هذا السياق نذكر بأن تنفيذ الحكم في عدد من الأشخاص الذين نفذوا جريمة بشعة بحق طفل بريء، هؤلاء المجرمون ينسبون زورا وبهتانا إلى الناشطين الذين كانوا في الاعتصامات والتظاهرات في تشرين ٢٠١٩، والرسالة هي أنه سيتم قمع وتشويه كل من يناهض الحكومة، وفي نفس الوقت الذي كانت العديد من الجهات السياسية والمنظمات والمراكز الحقوقية تستعد لإصدار تقارير تذكر الحكومة بوعودها لإنصاف شباب ثورة تشرين.

الميثاق: أنت ناشطة سياسية وحقوقية، في ساحة عملكم كيف تتابعون جرائم الإعدامات التعسفية؟

العاني: كما تفضلت هي إعدامات تعسفية، ولا يمكن لنا إلا أن نعبر عن حزننا الشديد أولا، وخاصة أن هذه الإعدامات تمت بحق أشخاص أبرياء، لو توفرت لهم محاكمات نزيهة لكانوا أحرار طلقاء، ولذلك فإننا مستمرون في توثيق هذه الجرائم، فالأمر يتعلق بالحقوق التي لا يمكن أن تسقط بالتقادم، ونشعر بالقلق من استمرار الحكومة على هذا النهج الذي يسبب الآلام الكبيرة للأمهات اللواتي يقبع أبنائهن في السجون وفي انتظار الموت في كل دقيقة. ونحن نعمل على إيصال كل ما يصلنا من معلومات عن عمليات الإعدام إلى المنظمات الدولية، واستطيع أن أوكد وجود أشخاص كثيرين متعاطفين يعملون بكل جهدهم من أجل وضع حد لهذه الجرائم، وأصبح التواصل أسرع وبثقة أكبر فلا يمكن لأي شخص يتمتع بأي ذرة من الإنسانية أن يدير ظهره لآلام الأبرياء، كما أن هناك عمليات إعدام تجري بصورة سرية، وهناك حرمان لذوي الأشخاص المعدومين من التواصل مع أي منظمة حقوقية للاطلاع على ملفات القضايا وإثبات وقوع الإعدام. وكذلك فإن هناك مطالبات دولية من أجل إقرار قانون العفو، وهو ما تماطل به الحكومة منذ فترة طويلة لأنها لا تريد إقرار هذا القانون، ولذلك فإن الحكومة تعجل بتنفيذ الإعدامات بهذه الطريقة الوحشية خوفا من الرضوخ وإقرار القانون، والذي قد يؤدي إلى إطلاق سراح الأبرياء الذين لن يسكتوا على حقوقهم، والذين سيفضحون ما تعرضوا له من انتهاكات، وبالتالي سيكون ذلك وقودا لإشعال تظاهرات ضد الحكومة، أو في أبسط الحالات سوف تكون هناك مطالب بتعويضات ورفع الظلم والعار الذي لحق بهم وبعوائلهم، واسترجاع حقوقهم وممتلكاتهم التي قد سلبتها منهم الأحزاب والمليشيات، وسلسلة كبيرة من المشاكل التي قد تقوض أركان هذه الحكومة.

الميثاق: وكيف السبل الكفيلة لوقف مسلسل الإعدامات في العراق؟

العاني: السبل بكل بساطة هي أولا عدم السكوت على عاتق الأهالي مسؤولية كبيرة في عدم السكوت وتقديم الشكاوي إلى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وكلما كان عدد المشتكين أكبر كلما كان الضغط أكبر على الحكومة من أجل إيقاف الإعدامات أولا، ومن ثم يتم وبمساعدة الأمم المتحدة يتم تشكيل لجان حيادية نزية وتسيروفق الضوابط والمعايير الدولية التي يجب أن تتوفر لكل شخص للحصول على محاكمة عادلة تأخذ بالأدلة وليس بالاعترافات فقط. وأيضا فإن الضغوط سوف تجعل الحكومة في موقف محرج وأن عليها إقرار قانون العفو.

أيضا عدم سكوت الأهالي سوف يوصلنا إلى حقيقة ما يجري في السجون، وبالتالي فإذا لم تستجب الحكومة فلدينا خيار آخر وهو رفع دعاوي قضائية في المحاكم الدولية المختصة عن طريق مؤسسات قانونية معتبرة.

وإذا لم يستجيب العراق للتقارير ومطالبات جنيف، فإن بالإمكان تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة

وأود أن أذكر العراقيين بأن التقرير الأخير للأمم المتحدة في الحقيقة قوي جدا ومرتكز على عمل مختصين وحقوقيين لديهم الوعي بخطورة الإعدامات ضد الأبرياء، ولديهم نظرة حيادية، وهذا نتيجة شجاعة ووعي العوائل. وإن حقوق الأبرياء لا يمكن أن تضيع حتى لو تم تنفيذ حكم الإعدام بهم.

الميثاق: وما هي مخاطره على حق الإنسان بالحياة؟

العاني: الإعدامات التعسفية حسب القانون الدولي هي حرمان تعسفي للحياة، فقد نصت المبادئ العامة لحقوق الإنسان إلى جانب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والبند الخاص بإجراءات الشكاوي وعقوبة الإعدام، وهذا البند يحضر الحرمان التعسفي من الحياة. وقبل كل شيء فإن الشرائع الدينية تحرم إزهاق الأرواح بدون حق، فهذه الأفعال هي مخالفة للشرع والقانون والأخلاق بل وحتى للفطرة السوية. ومخاطرها تشمل الطرفين، الفاعل والمفعول به، بالنسبة للذين يرتكبون هذه الجريمة فإن عدم اتخاذ أي إجراءات قانونية للحد من هذه الجريمة معناه ضوء أخضر للاستمرار بهذه الأفعال الجرمية وتشجيع على انتشارها أكثر وبالتالي إفساد لمؤسسات الدولة بكافة مفاصلها وتصاعد في الطرق المستخدمة لهذه الجريمة، وقد ينال بعض المجرمين العقاب، أما الباقي فإن العقاب الرباني سيلحق بهم، أما بالنسبة للشخص الذي يقع عليه الفعل الإجرامي فبالإضافة إلى فقدانه لحياته، فإن عائلته سوف تعاني الآلام بسبب الفراق والفقر والعوز والتشتت والحرمان وربما فقد الممتلكات والتشرد والطرد من مناطق السكن الأصلية، والأشنع من ذلك هي وصمة العار من خلال تصنيف العائلة على أنهم إرهابيون بسبب فرد من العائلة، وأكثر ما يؤلم العوائل هي عدم تمكنهم من ممارسة شعائر دفن الميت والتي حق شرعي فيتم منع إقامة العزاء واستقبال المعزين لمواساة الثكالى والأرامل والأيتام، ونذكر جيدا أن في إحدى الحالات إن القبيلة قد احتشدت بالآلاف لكي تتغلب على القوات الأمنية التي احتشدت لمنع العزاء ولكن تغلب الناس وأقاموا العزاء لابنهم المظلوم، كل هذه سوف تؤدي الى تمزيق السلام الأهلي وانتشار الأحقاد واستمرار العنف والانتقام وبالتالي استمرار شلال الدم الذي لم يتوقف منذ أكثر من إحدى وعشرون سنة.

الميثاق: ما هي أبرز نشاطات الميثاق الوطني العراقي في ساحة عملكم التي تتعلق بوضع الرأي العام حول حقيقة الأوضاع المأساوية في العراق وحشد التأييد لوقف مسلسل الفشل السياسي والأمني والاقتصادي؟

العاني: الميثاق الوطني العراقي حريص على الإيفاء بالالتزامات التي قطعها والعهد الذي اجتمع عليه المنضوون تحت خيمة الميثاق. والجميع يتعاون من أجل وقف ما يتعرض له العراق من فشل على الأصعدة كافة والذي جعل من العراق حاليا دولة فاشلة. فقد حرصنا على التحرك والتواصل والاستمرار مع العديد من المنظمات والمؤسسات والأطراف والأفراد عربيا وعالميا والأهم من ذلك محليا، عن طريق الصحافة والإعلام والاجتماعات، من أجل إيصال فكرة هي بالتأكيد مخالفة لما تحاول الحكومة وداعميها أن تنشرها أو أن تصنع من نفسها دولة قانون قوية ومحترمة أو ذات سيادة، والحقيقة هي عكس ذلك تماما، فعلى الرغم من المآسي التي وصلت إلى حد لا يمكن تحمله والماسي التي تحيط بالمنطقة، فإننا لم نستسلم، واستطعنا حشد مؤيدين وتوحيد الجهود التي ستأتي أكلها عاجلا أم آجلا، وساهمنا في الدفاع عن كل المخلصين والمظلومين وفضحنا كل الذين يعملون على خراب العراق لمصلحة إيران وأمريكا الذين يريدان أن يكون العراقيون ضعفاء من أجل تنفيذ أهدافهم في المنطقة، حبل الكذب قصير ولا بد للحقيقة أن تنجلي وأن تنتهي مأساة العراق ومحنته ويعود السلم والأمن للعراق، وأنا أؤكد أننا في الميثاق قد أصبح لنا ثقل وثقة مع الأطراف التي نتعامل معها، وأصبحنا مصدرا معتمدا موثوقا به لدى الجهات الأممية المختصة.

الميثاق: أين يكمن تغول أذرع إيران في المشهد العراقي ومخاطره على مستقبل العراق وعمقه العربي؟

العاني: الميليشيات الموالية لإيران قد تغولت في العراق بضوء أخضر من أمريكا من خلال دستور وعملية سياسية فاسدة، هذه الميليشيات وبسبب عقيدتها اللاوطنية تمكن من نشر الخراب في مفاصل الدولة كافة، من الوزارات الخدمية إلى الوزارات السيادية وصولا الى الوزارات الثقافية والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، وليس أوضح من ملفات الفساد التي تنفجر فضائحها من حين إلى آخر. هذا الإفساد الذي قامت به المليشيات قد أدى إلى انتشار الفقر، البطالة، الجهل، الجريمة، المخدرات، الإتجار بالبشر، الطائفية، المكاتب الاقتصادية لجباية الإتاوات في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية، انتشار السلاح، انعدام الخدمات الأساسية ،التهجير القسري، الإهمال في التعليم والصحة وغيرها.

أما بالنسبة لمحيط العراق، فقد أدى تغول المليشيات في العراق إلى زعزعة الأمن في هذه الدول، وأصبح العراق مرتعا لقوات الحرس الثوري الإيراني الذي يقدم الدعم الكامل لهذه المليشيات ويشرف على تدريبها، وقد عملت المليشيات على إفراغ مناطق إستراتيجية ومنها جرف الصخر في محيط بغداد أو مناطق ديالى من أجل أن تكون مراكز تدريب ومخازن للأسلحة التي تستخدمها في مهاجمة أو تهديد دول جوار العراق، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل وصل الأمر إلى أن العديد من عناصر الميليشيات قد تسربوا مع المهاجرين إلى دول العالم، وعملوا على القيام بنشاطات تحت مظلة حرية التعبير في هذه الدول ومنها ما قام به سلوان موميكا العضو السابق في ميليشيا بابليون عندما قام بالإساءة إلى القرآن الكريم.

أما التغيير الثقافي الذي تقوده الميليشيات والذي يجري عن طريق مدارس وجمعيات وجامعات والمنظمات ومراكز دينية تعمل على نشر ثقافة الكراهية والحقد واسترجاع قصص من الماضي وتلفيق بعضها من أجل إشاعة الطائفية والتفرقة بين أفراد المجتمع، إضافة إلى نشر بعض القيم والعادات التي تحط من كرامة الإنسان وتنشر الرذيلة والعنف المجتمعي، وتحط من قدر العلم والعلماء وتشجع التطاول على الرموز الدينية والثقافية التي كانت لها فضل في بناء نهضة العراق، وتحريف مبادئ مقاومة المحتلين والغزاة والاستسلام للهزيمة والرضا بالذل، وغرس قيم الضعف والهوان والتطاول على الأعراض لأغراض إذلال العراقيين سواء عبر سن القوانين أو تشجيع الجهلاء ودعمهم بالقوة والسلاح، وهذا ساهم في إفراغ العراق من قيمه العربية والإسلامية الأصيلة وامتداده وجذوره العربية وتشجيع الثقافات المستوردة الشاذة لكي تتفشى في المجتمع التي تؤدي إلى سهولة السيطرة مقدرات وموارد العراق، إضافة إلى ذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على نشر الثقافة واللغة الفارسية وتمجيدها على حساب الثقافة العراقية تشجيع من يتعلم اللغة الفارسية، وهذا دليل على احتلال إيران للعراق، وما أشبه اليوم بالماضي وما قامت به فرنسا عندما احتلت المغرب العربي وعملت على فرنسة الشعوب، من أجل اقتلاع هذه الدول من جذورها الأصيلة.

الميثاق: يعاني العراق من فشل الطبقة السياسية التي أنتجها الاحتلال في تعاطيها مع حقيقة ما يجري وسبل وقفه من دون أمل يلوح بالأفق، كيف تنظرين لهذا الفشل والتداعي؟

العاني: في حقيقة الأمر هو ليس فقط فشل بل هو تواطؤ مع ما تقوم به إيران وأمريكا في العراق، فهذه الطبقة السياسية بأحزابها وميليشياتها قد جاءت مع المحتل وهي مقطوعة الجذور عن العراق، وقامت أمريكا بتوزيع المناصب عليهم مكافأة لهم على خيانة العراق، وبالتالي فلا يمكن أن ننتظر منهم أي مبادرة أو عمل حقيقي يغير من الواقع المأساوي للعراق، فهم تقلدوا هذه المناصب بناءً على المحاصصة الطائفية وولائهم لأحزابهم وليس عن طريق الديمقراطية أو الانتخابات، وغاياتهم شخصية بحتة، يعملون على نشر الوعود الكاذبة وعندما يحين وقت التنفيذ تراهم يديرون ظهورهم للمواطن ويسردون قائمة من الأعذار التي قد تسيل لها دموعك حزنا على معاناتهم، ولا يمكن لأي عراقي أن ينسى كيف أن أحد النواب يصف الشعب العراقي «بالبائس والدايح» وأنه لا يريد أن يتم إلغاء الميزات التي يتمتع بها النواب حتى لا يكون مصيره هو وأولاده مثل الشعب! وبعض النواب يصفون أنفسهم بأنهم لصوص وفاشلون ولكن مع ذلك لا يزالون يقبضون على المناصب بإسنانهم وأصابع أرجلهم لأنها فرصة لا تضيع.

كل ذلك يؤكد أن مستقبل العراق سوف يستمر على حاله البائس الذي هو عليه الآن، شعب بدون دولة، وأن الفساد والفوضى والفشل والحدود المفتوحة هم أسياد الموقف، من دون بصيص لأي أمل، وكل من تسول له نفسه ويريد أن يدخل في الحكومة من أجل أن يعمل أي تغيير في هذا الحال فهو إما مخادع أو مريض بالوهم.

الميثاق: لماذا برأيكم تتغاضى السلطة الحاكمة على عمليات نهب ثروات العراق بصفقات مشبوهة وعدم ملاحقة سراق المال العام؟

العاني: لأن السلطة هي التي تقوم بالسرقة بصورة مباشرة أو تقوم بالتغطية وتسهيل عمليات السرقة بل وتوفر للسراق أحدث موديلات الطائرات لكي يفروا إلى خارج العراق ويفلتوا من العقاب، السبب لأنهم ينتمون إلى أحزاب وميليشيات السلطة ويتمتعون بحماية الميليشيات، فالغاية هي تخريب العراق فبالتالي فهي تصب في نفس أهداف الاحتلال الأمريكي والإيراني للعراق، فهل نستطيع أن ننسى أنه في زمن بريمر قد تم تهريب ثروات وأموال من العراق، ويستمر المسلسل خلال حكومات الاحتلال المتعاقبة وآخرها كانت سرقة القرن التي كان نور زهير أبرز المتهمين فيها والذي هرب بشحمه ولحمه يسير على خطى أسلافه من أمثال أيهم السامرائي وغيرهم.

للذين يشككون في أن هؤلاء الفاسدين ليس لهم أذرع حكومية تدعم فسادهم وفي المستقبل سنكتشف المستفيد الحقيقي، نقول كيف للحكومة أن تداهم بيوت المدنيين الآمنين وتنتزعهم من بين أطفالهم وتعرضهم للتعذيب الشديد ويعترفون بما لم يقوموا به ويصدر وينفذ الحكم ضدهم ولا تستطيع أن تقبض على أحد المتنفذين أو المسؤولين وأن تقدمه إلى العادلة، هذا تناقض واضح لا يمكن أن يخفى على العقلاء والمراقبين للشأن العراقي.

الميثاق: وما هو السبيل لإنقاذ العراق من محنته التي سببها الاحتلال ومشروعة الاستعماري؟

العاني: سبيل واحد لا ثاني له، كل احتلال يجب أن تتم مقاومته وإزالته وتخليص العراق من الاحتلالين الأمريكي والإيراني وكل مخلفاتهما، ويحتاج إلى الإرادة والوعي وبذل الغالي والرخيص، وقرن من الزمان ليس بالزمن البعيد الذي أزاح أقوى دولة في العالم في زمانها وهي بريطانيا العظمى عن صدر العراق، وهذه الأحداث تعيد وتكرر نفسها، فهذا هو السبيل الوحيد من أجل أن يعود العراق إلى وضعه الصحيح وطن لجميع العراقيين دون تمييز أو عنصرية.

العدالة هي طريق الاستقرار المجتمعي

بقلم : يحيى السنبل
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

يعتبر إضفاء العدالة بكل معاييرها جانبا أساسياً للاستقرار والأمن المجتمعي وطريقا واضحا للشروع في البناء وتنفيذ متطلبات الحياة الأخرى لإغناء القطاعات المرادفة لتشييد صرح العلم والحضارة، فمن تحقيق العدالة يكون الانطلاق نحو اللحاق بركاب الدول المتقدمة والمتطورة في كل الميادين.

وتتحقق العدالة في ظل نظام سياسي يؤمن بالوطن وبإرادة شعبه ويسعى لتحقيق أهداف وأمنيات مواطنيه في ظل دستور عادل يعبر عن تاريخ وإرث وحضارة الوطن ويعتبر المواطنة هي الأساس في التعامل مع أبناء الشعب بعيدا عن التمييز الإثني والديني والطبقي.

ولكن العراق في ظل الاحتلال منذ عام ٢٠٠٣ والذي على لسان بعض من يتصدر المشهد السياسي فيه وبلا خجل ولا حياء يقول إن القضاء يخضع لنزوات سياسيي الفساد الذي جمعتهم أمريكا من مزابل الدول الذين كانوا يتسكعون فيها وفتح لهم دكاكين تحت مسميات سياسية لخداع الرأي العام المحلي والدولي وفصل على مقاساتهم عملية سياسية بائسة تحت مسمى الديمقراطية الأمريكية الكاذبة ووضع لهم دستورا خاصا بهذه الفئة الباغية بعيدا عن أسس العدالة والمواطنة.

إن أحزاب وأشخاص قد كانوا في خندق الاحتلال وارتكبوا من الجرائم ما يندى له الجبين وسخروا مقدرات وطنهم للأجنبي على حساب أبناء شعبهم في ظل عملية يرعاها الاحتلال ويتوافق بموجبها المحتلين على اختلاف مسمياتهم وإن كل حزب يسعى لتحقيق أهداف الدولة الراعية له التي ينفذ مخططها على حساب الوطن لا يمكن في يوم من الأيام أن نرى نور الأمن والاستقرار والنهوض في ظل هذه الطغمة الفاسدة التي تتصارع على المناصب والمكاسب .

إن عمليات الإعدام المتواصلة بحق الرجال المقاومين للاحتلال وتحت مسمى الإرهاب الفضفاض وفي ظل قضاء يفتقد لأدنى مقاييس الشفافية والعدالة وباعترافات في ظل أساليب التعذيب المعروفة لكل المراقبين للمشهد العراقي من بدء الاحتلال الغادر والغاشم وتحت سلطة دستور يثبت دعائم التهميش والإلغاء لشريحة مجتمعية كبرى تمثل ما يقارب النصف من مجموع الشعب العراقي وعدم الاستجابة لنداءات كل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية فإن هذا الإمعان والاستهتار بحق الأبرياء الذين صدرت بحقهم أحكاما قضائية على أسس طائفية وعنصرية وعدم السماح بإعادة محاكمتهم بتهيئة ظروف مستقرة وآمنة فإن ذلك دليل واضح بأن هذه الطغمة الفاسدة التي يرعاها المحتلون تعمل بشكل جدي وصريح على تمزيق النسيج الوطني وإلغاء الوطن الواحد ومحاصرة المكون الأكبر للذهاب إلى طروحات أخرى إضافة إلى محاولات تدمير وتخريب كل أسس الأمن والاستقرار والتعايش بين أبناء الوطن .

إن الارتهان لقرارات المحتلين يؤكد بلا أدنى شك أن عمليات الإعدام بحق العرب السنة تحديدا إنما تجري بأوامر من خلف الحدود للانتقام والتشفي بعيدا عن الأخلاق والقيم المجتمعية كما أن عمليات الإعدام تخضع لمساومات وصفقات بين الأحزاب الفاسدة لتحقيق ما يطلب منهم من الجهات الراعية.

وإن عدم صدور قرار للعفو العام منذ بداية الاحتلال إنما يؤكد بأن الفاسدين الذين يحسبون كل صيحة عليهم هم أشد خوفا على مستقبلهم في حال فرض حالة أو العمل نحو بلد مستقر آمن يتمتع فيه الجميع بحقوقهم المشروعة وفي ذلك انكشاف وتعرية لكل أعمال الخيانة والفساد لذلك يتشبثون متعمدين بتنفيذ كل ما يعكر صفو العلاقات المجتمعية بين أبناء الوطن.

إن عدم صدور قرار صريح وواضح للعفو العام عن الأبرياء وممن قاوم الاحتلال تحديدا بعيدا عن قتل العراقيين والجرائم الجنائية التي ليست موضوع العفو.

كما إن إقامة حفلات الإعدام الجماعي وبشكل يومي ومستعجل يعتبر إدانة كبيرة للنظام السياسي الفاسد الذي ينتهك مبادي حقوق الإنسان ويعمل على بث الحقد والكراهية ويستند في إجرامه هذا على جرائم الاحتلال الأمريكي الذي بدأها بحفلات التعذيب والقتل في سجن أبو غريب والسجون الأخرى التي كانت تحت إشرافه وعندما آمنت الحكومة الطائفية الفاسدة من ردات الفعل على عمليات الإعدام هذه فإنها استندت إلى حالة الإفلات من العقاب عن عمليات القتل الجماعي ودفن الأحياء وارتكاب جرائم التعذيب والقتل على الهوية والاسم الذي مارستها الأحزاب الطائفية الجبانة في السنوات السابقة تحت رعاية المحتل الأمريكي والإيراني.

إن استمرار عمليات الإعدام على أيدي المجرمين الملطخة أيديهم بدماء العراقيين والذين جاءوا بركب الاحتلال والذين لا يؤمنون بالوطن ولا بالشعب ولا يسعون لتحقيق العدالة فإن ذلك دليل على نهاية حقبتهم الفاسدة الذي سوف يقتلعها الشعب بإذن الله وإن ثورة الشباب في تشرين لهي إشارة البدء نحو الخلاص من حقبة الفاسدين الجواسيس.

مجريات وتلاحقات والشعب يحصد الخيبات

بقلم : آلاء صلاح توفيق
كاتبة وباحثة

في وقت يشهد انخفاضا في أسعار النفط بشكل ملحوظ يشكل ضغط على مستوى الشارع الاقتصادي والذي هو أساسا شبه واقف على ساق واحدة عجزا وبسبب السرقات التي أطاحت ببنية الاقتصاد المحلي.

وحينما نعرج على سعادة رومانسكي حينما تقول لا شأن لنا بالأجواء على صعيد آخر فهنا يطرح سؤالا هل هذا يعني استقلالية تامة؟ طبعا كلا؛ لأن الملاصق المستنزف لكل شيء وهو فارض لطابع تبعية له. وإذا لم يكن الطرح الأول فهذا يعني بداية غضب أميركي عليهم وإن كان موجودا هذا الغضب وهنالك احتمال لهذا الرأي فالأهم إذت ماذا بعد الغضب .

سؤال يطرح لنافذي العالم الكبار اليد التي تدير العالم وتقرر وتحرك التقارير. هل وصل الأمر لنهاية الطريق وهل استفدتم شيئا بظن المطلعون أنهم لم يستفيدوا وخرجت أميركا خاسرة وأن المستفيد الوحيد هو إيران حينما قدم له العراق على طبق من ألماس

ونعرج على موضوع آخر هو رغبتهم في حكومة مغلقة فهل ستكون في خدمة الشعب وتضئ القسمات ابتسامة سخرية حينما يسمع مواطن حي هذا الطرح . هل فيه فائدة للشعب؛ فالشعب تم قتل استقراره؛ فهل يعقل أن يرى الأمل من نفس المستفيد من طمس ملامح استقراره! .

إذن مرة أخرى المستفيد هي إيران، وايران تلعب اللعبة بصورة هادئة حيث تأتي بشخص وترفعه ثم تحاربه وتجعل الكل يجري خلفها لإرضاء طموحها ثم للإطاحة به، وتأمل الذين يتوددون لها أن يكون لهم دور فاعل مستقبلا. هكذا تتلاعب إيران بأتباعها وتكرر هذه اللعبة في كل تطور يطرأ على العملية السياسية والمشهد في العراق؛ ولذلك يجب التفكير في إيران في كل مشهد يجب البحث فيه عمن المستفيد مما يجري في العراق

وحتى إذا ما عرجنا على موضوع أميركا فهنالك اللوبي الإيراني والذي يبدوا كما يقولون أنه جند أو تخادم مع طبطبائي لتسرب معلومات لإيران ، فهل هذا يعني أن أميركا أصبحت تبصر بعين واحدة، وإذا كانت كذلك فأين سيرسوا المركب!؟

ولذلك محاولة زج العراق في جبهة لبنان هذا كله سيعود بالنفع على إيران لأنه سيقلب الطاولة عليهم ويشتغلون بحرب بعضهم البعض ويسعون للرضا الإيراني كما أن إيران ستحول الحرب لأرض أخرى فهم لا يخوضون حروبا إنما يجعلون أتباعهم يخوضونها نيابة عنهم كالعادة.

هنا فداحة الملعوب فلسان حالهم يقول ..اشفط العراق واجعله حديقة خلفية واجعل خيراته تسخر لك.

الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

يعتبر العراق من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلا أن الصراعات الجيوسياسية التي شهدها وما زالت مستمرة ألقت بظلالها القاتمة على اقتصادها تعكس الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة تأثيرات عميقة على النمو الاقتصادي والاستقرار الشامل مما جعل العجلة الاقتصادية العراقية في تراجع في ظل قيام الميليشيات في زج العراق بصراعات جانبية تخدم مصالح إيران وتضر المصالح العراقية.

شهد العراق صراعات داخلية وخارجية متعددة منذ عقود، بدءًا بغزو العراق عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى ظهور تنظيم داعش والميليشيات الإيرانية التي أسست لنفسها دولة داخل العراق وأصبحت هي من تحكم قبضتها على كل شيء وأسست اقتصادها الأسود الذي أجهز على الاقتصاد الوطني؛ هذه الأحداث أسهمت في تدهور البنية التحتية والاقتصاد الوطني وأضحى العراق بلدا ريعي يعتمد على النفط مما جعل الاقتصاد العراقي يعاني التقلبات في ظل تقلبات أسعار النفط.

كما أدت الصراعات إلى تراجع حاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أصبحت البيئة الاستثمارية غير جاذبة بسبب المخاطر الأمنية والسياسية. فقد أدت الأزمات إلى هروب رأس المال الوطني وصعوبة جذب المستثمرين الدوليين بسبب تدخل الميليشيات في عمل الدولة فضلا عن الفساد المالي والإداري وانتشار السلاح المنفلت الذي جعل من العراق بيئة غير مستقرة وحوله إلى بلد طارد لرؤوس الأموال وهو ما اتضح في كل التصنيفات التي جاء العراق في المراتب الأخيرة بجذب الاستثمارات وسهولة أداء الأعمال .

كما تعرضت العديد من المدن العراقية إلى دمار شامل نتيجة النزاعات المسلحة ذلك جعل إعادة بناء البنية التحتية أمرًا مكلفًا وصعبًا، مما أثر سلبًا على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الطاقة والنقل والخدمات في ظل العمل الترقيعي الذي يشوبه الفساد كما أن عمليات التدمير المنهج للبنى التحتية يسري بشكل كبير تمارسه المنظومات الحزبية والميليشيات لتجعل من الاقتصاد العراقي نافذة تعتاش عليه وهو ما يتضح كثيرا مع استمرار التدهور الاقتصادي والمالي.

ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط وأي تنامي في الصراعات يؤثر مباشرةً على إنتاج النفط وصادراته العمليات العسكرية والتهديدات الأمنية تعرقل الإنتاج وتؤدي إلى تذبذبات في أسعار النفط، مما يؤثر على العائدات الحكومية وهو ما جعل العراق تكبد ديون كبيرة جداً تقود البلد إلى الانهيار وأن عام ٢٠٢٥ سيكون عاما فائق الصعوبة وسيشهد بوادر الانهيار في ظل سوء الإدارة والتخطيط والسرقات مالم تحدث المعالجات، كما لا تقتصر تأثيرات الصراعات على الاقتصاد الكلي بل تشمل أيضًا التأثيرات الاجتماعية الارتفاع في معدلات البطالة الفقر والعنف المجتمعي كلها نتاج للصراعات المستمرة تؤدي هذه العوامل إلى ضعف القوة الشرائية وتقليص الاستهلاك مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

وتظل الصراعات الجيوسياسية عاملًا رئيسيًا يؤثر على مستقبل الاقتصاد العراقي يتطلب استقرار العراق السياسي والأمني جهودًا متكاملة من الحكومة والمجتمع الدولي ويعد التعافي الاقتصادي واستعادة الثقة من الأولويات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة واستعادة مكانة العراق كوجهة استثمارية جاذبة في المنطقة وهذا الأمر أصبح ضروريا لتفادي الانهيار الاقتصادي الذي تتنامى بوادره السيئة بسبب الفاسدين والولائيين.

لمصلحة من إنهاء الإسلام في العراق؟

بقلم| أ.د. عبد الرزاق محمد
(أستاذ الحماية الإعلامية)

واضح جداً أن أحد أهم أهداف الاحتلال الأمريكي البريطاني المتصهين للعراق في نيسان ٢٠٠٣ هو إنهاء الوجود الفاعل للمسلمين في العراق وعندما استخدم مصطلح المسلمين في العراق (نقصد بهم المسلمين الذين يؤمنون بالله وكتابه وسنة نبيه) بهدف تحويله إلى واحة خلفية لتحقيق مصالح ملالي طهران وقم.. وظهر هذا الأمر واضحا عبر سياسات وخطط يتم تنفيذها منذ احتلال العراق مثل تهجير الملايين خارج العراق وملايين مثلهم أجبروا على النزوح من مناطق سكناهم وهم الآن لاجئين داخل بلدهم ولكن خارج مدنهم وتم السيطرة على تلك المناطق وأصبحت مستعمرات فارسية بحتة، كما تم الشروع بإصدار قوانين مجحفة بحق المسلمين الذين كان لهم شرف مقاومة الاحتلال وذيوله وكبدوهم خسائر لن تنسى لذلك شرعوا قانون ٤ إرهاب سيئ الصيت والمحتوى ذهب ولايزال يذهبوا مئات الآلاف من الشباب المسلمين من جراء تطبيقه المجحف الظالم المتحيز وقد ذهب ضحيته مئات الآلاف من المغيبين وجميع هؤلاء تم القضاء عليهم بالقتل الجماعي والمقابر الجماعية السرية ويضاف إلى ذلك إعدام أعداد كبيرة جدا ضمن خطة مبرمجة أثارت حفيظة المنظمات الدولية التي للأسف أنها لم تعمل شيئا غير الاستنكار ناهيك عن خطة المالكي القذرة مثله بإدخال الدواعش لاستهداف المسلمين في المحافظات الغربية ولاتزال السجون الحكومية الفارسية تمتلئ بالشباب العراقي العربي المسلم وجميعهم اعتقلوا بدون سند قانوني ولم يتم معهم أي إجراء قانوني أصولي وسرعان ما يتم إعدامهم دون مراعاة لأبسط حدود القانون أو الجوانب الإنسانية ويضاف إلى ذلك أعداد كبيرة من المعتقلات وفيها عشرات الآلاف من الأبرياء وهذه المعتقلات والسجون الخارجة عن القانون تتبع إلى ذيول الفرس المتمثلة بمليشيات الحشد الإيراني وبقية المجاميع المسلحة التي تستغل موارد الدولة ولا تلتزم بقوانينها علما أن المعلومات المنقولة من داخل السجون والمعتقلات (مثل مصدر موثوق من سجن الناصرية... تؤكد أن الإعدامات الكثيرة التي تمت تهدف لاقتلاع عيون المعدوم لأخذ (القرنية) لأن هناك احتياج لعلاج عيون عناصر حزب الله الإيراني نتيجة انفجار البيجرات قبل شهر وها قد حان الآن وقت زرع القرنيات فأي ظلم هذا... هل يعقل أن الشرفاء من العراقيين إن وجدوا لم تصل لهم هذه المعلومة؟

الهدف التغيير السكاني للعراق

تتفق كل الآراء أن كل ما يحصل في العراق من خروقات ضد أهله الأصلين مخطط تشترك فيه دول الاحتلال أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني بالتنسيق والتخادم مع ملالي طهران لجعل العراق مأوى للجماعات الطائفية التابعة لإيران من بقاع الدنيا ولذلك لا بد من إحداث هذه التغييرات بكل الطرق المتاحة وأولها استخدام القتل والعنف بكل أشكاله لتهجير العراقيين من مناطقهم وإحلال وتوطين الجنسيات الأخرى الطائفية كما حصل مع الباكستانيين والأفغان والهنود والفرس وأخيرا وليس آخرا تجنيس المهجرين من جنوب لبنان الذين بدل عنهم .

إقصاء وتهميش المسلمون في العراق

منذ احتلال بلدهم العراق في نيسان ٢٠٠٣ اتبعت كل الحكومات العميلة كل ما في جعبتها من أساليب قمعية ضد أهل العراق بل إن كل سياساتهم تمحورت حول إقصاء/تهميش العراقيين من النظام الطائفي العميل ومن العملية السياسية الهجينة المعوقة سيما احتكار بعض الثل الشيعية العميلة للسلطة، وإطلاق العنان وتوفير كل الظروف المناسبة للميليشيات الولائية الطائفية، الصفوية وهي جزء من الحشد الشعبي. لترهيب العراقيين وقتلهم وتهجيرهم ناهيك عن كم من المعتقلات والسجون السرية التي لا يعرف عنها إلا من أسسوها من الجماعات المنحرفة المجرمة من أتباع نظام الملالي والتي يحتجز فيها أعداد هائلة من العراقيين بشكل غير قانوني وبدون أي تهم تنسب اليهم والأدهى أن لا أحد يعرف عن هؤلاء المغيبين والمعتقلين فالنظام السياسي والمليشيات وجهان لإجرام واحد هدفهما الشعب العراقي المغلوب على أمرهم. كما تُفكّكت التباينات الداخلية السياسية أكثر فأكثر بخصوص الالتئام المجتمعي مثل انعدام فرص العمل والاختلافات الإيديولوجية حول ضرورة التعبئة على أساس طائفي ، علما أن ما يعانيه مسلمو العراق يأتي إلى جانب بما تعرض له العراقيون من الأيزيديين والمسيحيين في هذا البلد الذي انقلبت الأوضاع فيه بشكل غير مسبوق حتى في زمن المغول والتتار، حيث إن محنة العراقيين، تلازم القائمين عليها من الأحزاب المتأسلمة والتنظيمات الإرهابية الميليشياوية الولائية وهي قضية يجب ان تكون مرفوضة محليا وعالميا، فمحنة شعب العراق رحلة عذاب طويلة بدأت مع الاحتلال ثم زادت وطأتها مع من جاء بهم الاحتلال من ذيوله وعملائه.

السكوت جريمة لا تغتفر

واضح جدا أن الاحتلال خطط لكل تفاصيل ما بعد نيسان ٢٠٠٣ رغم أن المحللين في كثير من الأحيان لم يستطيعوا أن يجدوا تفسيرا مقنعا لحجم الكوارث التي حطت على رؤوس العراقيين ذلك أن فهم استمرارية وطول العمر المحتمل للنظام الهجين العميل في العراق، يتطلّب فهماً أعمق لمشاكل التمثيل والحوكمة التي واجهها العرب في العراق، ولازالوا يواجهونها، وفي كل الحالات كان السكان العرب المسلمون في العراق يؤكدون بأن الحكومات التي نصبها الاحتلال في بغداد لا تسير في الاتجاه الصحيح. بيد أن هذا الرأي غير المفاجئ ليس مجرّد نتيجة للاضطهاد على يد حكومات مركزية فاشلة يهيمن عليها الطائفيون الشيعة المحسوبون على طهران، أو مجرّد نتيجة لتفكيكّ ارتباط أهل العراق بالنظام المصنع من قبل الاحتلال وبالعملية السياسية الفاشلة. وكل ما تم تنفيذه كان له تأثير سلبي وسيئ على شعبنا علاوة على ذلك، فإن غياب المؤسّسات التمثيلية الحقيقية القوية كالأحزاب السياسية أو القيادات المتّسقة- جنباً إلى جنب مع توافق داخلي عربي، هو الذي خلق أزمة التمثيل في الإطار الإسلامي في العراق، وبالتالي سهّل مهمة ذيول إيران وعملاء الاحتلال في بسط نفوذهم على كل مقدرات العراق وشعبه..

الكل يعلم بالأعداد الكبيرة التي ملئت بها سجون ومعتقلات النظام العميل في العراق، ثم الكم الهائل من الاغتيالات التي استهدفت العلماء والأطباء والأكاديميين وضباط الجيش العراقي وطياريه، والكل يعلم أيضا أن سلطة الاحتلال غضت بصرها عن سلوك وتصرفات الحكومات العراقية والمليشيات الطائفية المرتبطة بها والتي كانت -وما زالت- تبطش وتقتل أبناء المكون العربي المسلم دون أي وازع من مسؤولية أو ضمير، في وقت تستمر فيه عمليات الإعدام الممنهجة وبأعداد كبيرة يوميا بحق الأبرياء من المسلمين بذرائع وحجج أبعد ما تكون عن الحقيقة والعدالة ناهيك عن المجازر ضدهم في المحافظات العربية المسلمة مثل بغداد ديالى وكركوك والموصل والأنبار وصلاح الدين... ومن قبل المليشيات الفارسية المتطرفة.

الإبادة الجماعية ضد المسلمين

أثبتت سلسلة الإعدامات التي تنفذها الحكومات العميلة في العراق المحتل بحق أعداد كبيرة من المعتقلين المسلمين العراقيين أن حكم الإعدام يتم وفق الهوية فانتماء المتهم للإسلام الصحيح يعتبر سببا كافيا لدى حكومات الاحتلال ليتم سجنه بتهمة الإرهاب ثم ليساق بعد محاكمة صورية نحو المشنقة. ورغم المناشدات الدولية للسلطات العميلة التي فرضت على شعب العراق بوقف فوري لعمليات الإعدام المتزايدة بسبب انعدام الشفافية في الإجراءات القانونية وأن الاعترافات انتزعت من المتهمين بالإكراه والتعذيب الجسدي والنفسي والتهديد بالإساءة والاعتداء على عوائل المتهمين بما في ذلك اغتصاب النساء وهذا ما تأكد من الأحكام السابقة التي نفذت. إلا أن الحكومات اللاعراقية ترفض هذه النداءات ولا تزال مستمرة في تنفيذ هذه الإعدامات الجماعية حتى قبل أن تكتسب الأحكام الدرجة القطعية في تحد سافر للمواثيق الدولية التي تحمي حقوق المعتقلين بالباطل في الحصول على محاكمة عادلة وليست صورية.

إن الإعدامات الجماعية في العراق تجري بوتيرة مستمرة خارج إطار القانون وفي ظل صمت مريب من قبل أمريكا دولة الاحتلال وحليفاتها الدول الأوروبية ودعاة حقوق الإنسان الذين طالما تشدقوا بالحديث عن الحقوق والحريات ونصرة الأقليات المضطهدة حول العالم. ولكنهم صمتوا عندما بدأ الحديث عن ملف الإعدامات في العراق ومعاناة العراقيين السنة من الاضطهاد على يد زمر الاحتلال وأعوانه. فأين شعارات دعاة حقوق الإنسان وأحاديثهم عن العدالة والحريات؟ وأين جهودهم في دعم ملف السجناء السنة في العراق؟ ولماذا تخاذلوا عن نصرة المعتقلين المسلمين العرب ممن حرموا من توكيل المحامين للدفاع عنهم أمام المحاكم؟ وأين هم من أحكام بالإعدام باطلة في طريقها للصدور بحق حرس نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي؟

نعم أن ملف الإعدامات في العراق كشف حقيقة الشعارات الأمريكية الزائفة حول حقوق الإنسان. وكذلك نفاق وازدواجية الكثير من الإعلاميين العراقيين والعرب وأيضاً المدافعين عن قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي والغربي والذين تخاذلوا عن نصرة المسلمين في العراق بحجة أن الحكومات العراقية تحارب الإرهاب. ولكنهم تناسوا أن الإرهاب لا دين له ولا مذهب. فقد سنوا أقلامهم وكانوا جريئين في توزيع التهم على أهل العراق الأصلاء. لكنهم الآن يقفون صامتين أمام الإعدامات المذهبية وجرائم حكومات الاحتلال الطائفية والتي ترتكب ليلا ونهارا أبشع الجرائم وأفظعها بحق المواطنين المسلمين كما صمتوا من قبل أمام المجازر التي قامت بها المليشيات الشيعية الإيرانية المسلحة وجرائم المسؤولين العراقيين السابقين وما حدث ولا يزال في سجون العراق والمعتقلات السرية من تعذيب وقتل المعتقلين بطريقة وحشية والتمثيل بجثثهم. فهل الإرهاب من وجهة نظرهم مرتبط بالمسلمين فقط أم أن عيونهم لا ترى الإرهاب الذي صنعته حكومات الاحتلال وميليشياتها الولائية؟ وفي استمرارية هذا الظلم وهذه الطائفية المقيتة ،التي حرمت الشعب العراقي من الأمن والاستقرار ومن نظام وطني عراقي حقيقي تمثل جميع أطياف الشعب العراقي.

ويجب أن نؤكد هنا أن لا شيء يستقيم في العراق بدون حدوث تغيير حقيقي في النظام السياسي الذي فرضه الاحتلال وتبلور قيادة موحّدة لتمثيل صوت المسلمين وباقي أطياف الشعب العراقي، يمكن أن يساعد في إطلاق صحوة إسلامية جديدة.

عندما تتحول الإعدامات في العراق إلى تعطش وحشي للانتقام

بقلم : أحمد
(كاتب وصحفي عراقي)

عندما تجمع العديد من مراكز العدالة المعنية بحقوق الإنسان على أن استمرار حملة الإعدامات في العراق بأنه من علامات الانحدار القيمي والأخلاقي في بلد كان منبعاً للحضارة، ونبراساً للإنسانية فإنها بذات الوقت تخالف المعايير الدولية للعدالة. ولا سيما أن السلطات في العراق تمزج في أحكامها بين تطبيق القانون والتعطش الوحشي إلى الانتقام. وتضيف للوضع القائم في العراق قتامة من التيه والتخبط والإفلاس في التعاطي مع قضية إنسانية هي موضع اهتمام الرأي العام العالمي ومنظماته الإنسانية

وأثارت حملة الإعدامات التي طاولت ٥٠ محكوما بالإعدام مؤخرا قلق وحفيظة ورفض الراي العام المحلي والدولي لمخاطرها على قضية إنسانية لمعتقلين انتزعت اعترافاتهم بالإكراء والقوة المفرطة بزعم صلتهم بالإرهاب وإن قضاة ومحامين ومنظمات مهنية وغير حكومية عراقية، تؤكد أن من يُعدم تحت هذه التهمة إمّا لسبب طائفي أو لمناوأته لسياسة الحكومية ووقوفه ضد فسادها وإجرامها.

وما يدعو للريبة في الأوساط الدولية باتت تعرف الآن أن المصادقة تتم من رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد المعروف بتعطشه هو الآخر للدماء والمولع بالانتقام

وتكمن خطورة قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، أنه ينص على عقوبة الإعدام لطائفة واسعة من الأفعال التي لا يمكن أن تعتبر من « أكثر الجرائم خطورة» وكيف تجري إساءة استخدامه ضد منتقدي النظام. كما أن السلطات تواصل منع المتهمين من استخدام حقّهم في دفاع (فعّال)، من خلال محامين لاّ يتعرّضون للتهديد ولهم الحق في الاطلاع على كل ما يتعلق بقضايا موكليهم من وثائق وتفاصيل وأصبح ذلك أمرٌ بعيد كل البعد في ظل الحالة السائدة في النظام القضائي العراقي.

وفي هذا الصدد يوضح مركز جنيف الدولي للعدالة العيوب الكثيرة الأخرى التي طالت النظام القضائي العراقي منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣، وكيف أنها تعاظمت في سلطة نوري المالكي لاستهداف معارضيه بالاعتقال والقتل فقد بات القضاء يعتمد إلى حد كبير على الاعترافات، التي تنتزع في كثير من الأحيان بالقوة أو استنادا إلى شهادات من مخبرين سريين غالباً ما يكون لأغراض الإيقاع بخصومهم. كما أنه أضحى منفذا لرغبات السلطة بصورة واضحة وعلنية

واستنادا إلى ما تقدم فإن حملة الإعدامات الجديدة وأحكام الإعدام التي نفذت في ظل هذه الظروف هي إعدامات تعسفية تتم بإجراءات موجزة وبالتالي فإن الجهات المعنيّة بالمصادقة عليها أو بتنفيذها هي أمام ارتكاب جريمة قتل وهي تعلم مسبقاً بذلك. ولن يعفيها فيما بعد التذّرع بأي حصانة ففي مثل هذه الجرائم لا يعتد القضاء الجنائي الدولي وحتى المحلّي في كثير من الدول بالحصانة

فالمطلوب وقف مسلسل الإعدامات على أولئك المحكوم عليهم بالإعدام في العراق، عبر حملة وطنية ودولية وعبر هيئات الأمم المتحدّة لاتخاذ إجراءات فورية من بينها الضغط على الحكومة في بغداد للامتثال لقواعد القانون الدولي، وأن تعلن على الفور، وقف جميع عمليات الإعدام في العراق لحين ضمان حصول المتهم على محاكمة عادلة أمام هيئة قضائية مستقلة ومحايدة لا تستجيب لرغبات الحاكم وعقيدة حبّ الانتقام المتفشية بين صفوف حكام العراق الجدد

كما تشمل الحملة إجراء تحقيق فوري ومستقل في كل عمليات الإعدام الحالية والسابقة التي نفذت في العراق وأن يجري إعادة النظر الجذري في قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥ والشروع بزيارات ميدانية للوقوف على أوضاع المعتقلين وسبل إنصافهم من تغول الانتقام الطائفي المقيت وإرهاب الدولة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والتحقيق في عدم امتثال العراق لمبادئ حقوق الإنسان في إجراءاته تحت ستار مكافحة الإرهاب لدق ناقوس الخطر لتزايد الإعدامات في العراق

وإرسال بعثة تحقيق دولية إلى العراق وعقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لنصرة المظلومين الذين يقبعون في السجون العراقية الذين يواجهون التعذيب وانتزاع اعترافاته بالقوة والإكراه.

إعـــدام "الســـنة" مـــن الكبائر الســـماوية والدوليـــة !ج٢ (من قتل يقتل ولو بعد حين)...

بقلم : أ.د. عبدالسلام سبع الطائي
(أستاذ علم الاجتماع)
رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالحول الإسكندنافية

تساؤلات للتأمل والحوار

* أيحق للرئيس البريطاني إعدام سنة العراق وفق قوانين جنسيته؟
* ٤ من ٥ دول أعضاء دائمة بمجلس الأمن الدولي تقتل السنة العرب والمسلمين!!!
* قتل السنة فاق قتول مسلمي الروهينغا ومذابح الخمير الحمر ومأساة «نقرة السلمان»

وقع رئيس جمهورية العراق البريطاني، على قـــرار إعدام سنة العراق؛ وهو قرار يشكل جريمة قتل عمد يعاقب عليها بموجـــب القوانين البريطانية. وبالتوقيع على هذا القرار يكون الرئيـــس البريطاني قد ارتكب ثلاث جرائم: الأولى ضد قوانين جنســـية بلـــده، والثانية ضد دينه، لـ (أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّـــاسَ جَمِيعًا) والثالثة دولية حرمها القانون الدولي!

لا مناص من القول، تسببت النكبة الفكرية العقائدية للعراق بعد ٢٠٠٣ ، بفـــرض الإكراه التشريعي الفقهـــي الفارسي على الأديان والدستور العراقي ممـــا أدى إلى انهيـــار المناعة القانونية، التي بسببها أصبحت قرارات القضـــاء العراقي في قبضة القرار السياسي والإفتائي الولائي الإيراني. كما تســـببت أيضا بتحويـــل القتل بالإعدام من ظاهرة شاذة ومنبوذة إلى وكأنها «واجب إلهي وديني»!

يعتبر الإعـــدام عملية قتل، ما لم يكـــون قصاصًا بحكم القانون. ومن هذا المنطلق، فإن تنفيذ أحكام الإعدام خارج نطاق القانون والشريعة، جريمة قتل متعمد واغتيال سياسي وانتهاك لحق الحيـــاة المقدس الذي يعد من أقدس حقوق الإنســـان. ونظـــرا لكون القتـــل العمد والاغتيال كلاهما يشـــكلان عملية إزهاق روح بدون وجه حـــق، لحق معـــترف به بكل الشرائع السماوية والوضعية، لذا فهو انتهاك صارخ لحقوق الإنســـان في حقه بالحياة. ولا يفوتنا أن ننوه بأن العراق منذ الغـــزو الأمريكي الإيراني عام ٢٠٠٣، تزعم مدرسة السياسة المذهبية العصابية وعلى الرغم من محـــاولات أمريـــكا بناء عراق دينو- ثنو غرافي -، جديد بأحجـــار مذهبية قديمة تجيد إيران هندستها أكثر من أمريكا، تسببت بتسليم واشنطن العراق لإيران، نجم عنه ازدياد جرائم القتل لشـــباب الاعتصامات الســـنة بالفلوجة وشـــباب تشرين الشـــيعة بالإعدامات والاغتيالات السياســـية. لذلك بات مـــا يجري في ســـجون العراق اليوم، من وحشـــيته يفوق مـــا حصـــل ب»نقرة ســـلمان» وعلى الرغم من تلك الممارسات السجينية الهمجية السابقة، صار طموح السجناء العراقيين اليوم في زنزاناتهم، أن يتعرضوا للقمع وليس للموت! .

كتنمويـــين أكاديميين حري بنا التطرق إلى ما حصل لسنة العراق منذ النكبـــة الفكرية للعـــراق ٢٠٠٣. حيث تجاوزت انتهـــاكات الحـــق بالحياة والكرامـــة للعراقيين ما حصل من تجاوزات لمسلمي الروهينغا بميانمار وبمذابح الخمير الحمر بكمبوديا وسربنتيشا بالصرب والإيغـــور بالصين من ويلات.

اقتـــل «ســـنيا» تكســـب اســـتعداء عشرات الشـــيعة !

تؤكد الدراســـات الميدانية لعلم لاجتماع النفسي الغربي، بأن قتل الإنســـان سيؤدي إلى كســـب ١٠ أعـــداء لا محال! تتصدرهم عـــدد أفراد أسرته وأصدقائهم. على صعيد العراق فإن حجم الأعداء ســـيكون لا بعشرة بل بـــألاف أو بعشرات الآلاف. نظرا لاختلاف العراقيين في توادهـــم وتراحمهـــم عن تقاليد الأوربيين، منها تماسك البنية الاجتماعيـــة والدينية، الشيعية والســـنية المنصهرة والمتصاهـــرة آخذين بالاعتبار أن جميع العشـــائر العراقية، العربية والكردية والتركمانية مكونة من الشيعة والسنة.. لذا فإن إقدام الحكومة بإعدام أي عراقي ستكسب هي وأحزابها وميليشـــياتها آلاف الأعـــداء سنة وشـــيعة. عسى أن تتعظ الحكومة من ردة فعل شـــباب الاعتصامات «السنة» بالفلوجة وما تلاها من تلاقح لشـــيعة شباب تشرين الوطنين الغيارى مع سنة الفلوجة. والحليم من اتعظ بدروس غيره ومما قبلها وبعدها من تلاحم وطني ضد الأذناب القتلة والغزاة وهو يوم آت لا ريب فيه. فلو دامت لغيركم لما وصلت إليكم، وسيســـقى حينها كل ســـاق بما سقى!

دول بمجلـــس الأمـــن تسعى لجعل العالم الإسلامي خال من الســـكان الســـنة!

حيث تتجســـد هذه الإرادة والاتفـــاق الدولي بـــين الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، أمريكا وروســـيا وبريطانيا والصين بقتل سنة أمة محمد، صلى الله عليه وسلم، وشيعة الســـنة النبويـــة الطاهرة، لا شيعة خميني والمراجع. وحري بنا التطرق إلى إسناد تنفيذ تلك الجرائـــم إلى كلاب الصيد إيران وإسرائيل. حيث تتولى إيران قتل السنة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، بينمـــا تتولى إسرائيل، قتل السنة في فلسطين، الشيعة والسنة العرب في لبنان بالضاحية وبعلبك وصور وبيروت وغيرها. وسابين لكم ذلك الواقع بالوقائع والأدلة والبراهين عن قتل السنة بالفرس المجوس وتحت أنظار الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمـــن ووكلائهـــم كالاتي:!

- أمريـــكا وإيـــران تقتل العرب الســـنة بالعراق !
- روســـيا وإيران تهجر وتقتل العرب السنة في سوريا !
- إيـــران وأمريـــكا وإسرائيل تقتل شـــيعة سنة محمد، صلى الله عليه وســـلم، الرافضـــين الولاء لغير ســـنة نبيهـــم المنادين،(بإيـــران بره بـــرة بغـــداد تبقى حـــرة).
- الصين تقتل المسلمين الأويغور والـــكازاخ والطاجيك
- بريطانيا واليابان تقتل بالوكالة الروهينغا المســـلمين بالبوذيـــين والخمـــير الحمر!
- الحشـــد الشـــيعبي، حزب الله والحوثـــي باليمن يقتلان ســـنة وشـــيعة أمة محمدً صلى الله عليه وســـلم، من الشـــباب التشارنة بفتاوى فارسية باكستانية هندوسية!.

وبهذا الصدد، تعد جرائم القتل بالفتاوى مـــن الكبائر وتحد لقوانين القضاء العراقي ولوائح حقـــوق الإنســـان بالقانون الدولي الذي ســـقط في العراق وغزة ولبنان وسوريا واليمن!

المنظمـــات الدوليـــة تديـــن قرار الإعـــدام للرئيس البريطانـــي بالعـــراق!

تفيد البيانات الحكومية بأن عدد المشـــمولين بجريمة القتل بالإعدام بلغـــت ٨ آلاف مغدور وفقا لتصريح وزير العدل خالد شواني عام ٢٠٢٣م. لذلك بات من الواجـــب علينا دق ناقوس الخطر، لأن الحكومة وأحزابها الولائية لإيران تسعى إلى تعجيل تنفيذ الإعدام بأكبر عدد ممكن بالشباب الســـنة قبل صدور قانون العفو العـــام إن صدر!

من جانب آخـــر المنظمات الوطنية العراقيـــة العروبية الإسلامية اســـتنكرت اتهامات رئاسة الجمهورية للمحكومين مشيرة بأنها: «باطلة ومستفزة، ولا تعكـــس ســـوى محاولة التغطية على الحقائق المزعجة التي تكشـــفها هذه الحملات». رئيســـة بعثة الأمم المتحدة ، هينيس بلاســـخارت أشارت خلال إحاطتها السابقة لمجلس الأمـــن «إن هنـــاك في الآونة الأخيرة زيادة في عمليات الإعدام الجماعيـــة غـــير المعلنة وهو ما يثير قلقا كبـــيرا». بدورها طالبت منظمة العفو الدولية في تقرير لها صدر قبيل شهور من عـــام ٢٠٢٤ بالإيقاف الفوري لعمليات الإعدام في العراق. وفي ذات السياق، «هيومن رايتس»، تنبه وتدين الإعدامات الجماعية في ســـجون العراق . حســـبما جاء ذلك في تقريـــر نشرته في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤، أكدت فيه أن «١٥٠ سجيناً على الأقل في ســـجن الناصرية في العراق يواجهـــون الإعدام الوشـــيك بدون إنذار . ويشـــير التقرير أنه «في الغالب كانت محاكمات الإرهاب متسرعة، لذا فإن حكم الإعدام هذا يعد تعسفيا». وهو ما وصفناه وصنفناه ســـابقا، بأن إعـــدام الســـنة، جريمة قتل عمـــد مذهبـــي واغتيال سياسي مع ســـبق الإصرارّ .

مفوضية حقوق الإنســـان في العـــراق تفقـــد شرعيتها!

وذلك نظـــرا لعـــدم قيام المفوضيـــة بمهامهـــا تجاه جريمة القتل الجماعي الطائفي بالإعدام، نجـــم عن ذلك فقدان المفوضية للتصنيف (A). ناهيكم عن سيطرة الميليشيات على لجنة الخبراء من قبل أحزاب سياسية متورطة بانتهـــاكات حقوق الإنســـان، يعد مسوغا صارخا بفقدان المفوضيـــة شرعيتها! نافلة القول، إن أحكام الإعدام للســـنة جريمة دولية منظمة ومازالت تشـــارك فيها: إيران وأمريكا في العراق، إيران وروسيا في ســـوريا! ناهيكم عن دور الصين وبريطانيا، والصهاينة، الخمـــير الحمـــر، الفـــرس والبوذيون! إن هذه الإعدامات ســـتؤدي لا محال إلى المزيد من حالات التصدع الأسري وتشرد الأطفال وضياع مســـتقبلهم.

ختاما

وجـــوب عـــدول رئيـــس الجمهورية عن قراره المخالف لقوانـــين جنســـيته ودينه أو ملاحقته قضائيا ودوليا ستبقى دماء أوليـــاء الأمور المعدومين برقبـــة الحكومـــة والقضاء والمفتين وإيران وسياتي اليوم الذي يســـقى فيه كل ســـاق بما ســـقى. آخذين بالاعتبار أن انتهاكات حقوق الإنســـان لا تســـقط بالتقادم. تقتضي الضرورة من كل القوى الوطنية العراقية مناشـــدة المنظمات الدوليـــة والحكومات الصديقة لوضع حد لنهر الدماء التي تسيل منذ نكبة العراق ٢٠٠٣ الكبرى باحتلاله وتســـليمه لإيران !..

الانتخابات الأمريكية ووســـائل إدارة النفوذ في العالم

بقلم : عبدالله سلمان
(كاتب وباحث سياسي)

يترقب العالم بحذر بالغ مخرجات الانتخابات الأمريكية التي تجري كل أربع سنوات حيث تمتد تأثيراتها إلى خارج حدود الولايات المتحدة لتشكل مسار السياســـات الدولية في العديد من القضايا الساخنة. فمع كل دورة انتخابية تتصاعـــد التكهنات حول الاتجاهات التي ستتخذها السياسة الأمريكية حيال مناطق مثل الشرق الأوســـط وعلاقاتها مع قوى دولية كبرى كالصين وروســـيا. ويكتسب هذا الترقـــب أهميته من تباين رؤى الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة « الجمهـــوري والديمقراطي» إزاء قضايا الأمن القومي والاقتصاد العالمي والسياسات الخارجية. ومن هنا لا تتحدد نتائـــج الانتخابات الأمريكية بمصير السياسة الأمريكية الداخلية فحســـب بل يمتد تأثيرها إلى إعادة صياغة النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية بشـــكل قد يُحدث تغييرات إستراتيجية تؤثر على استقرار الشرق الأوســـط وتوازن القوى العالمية .

على الرغم مـــن التغييرات التي تجريها الانتخابـــات الأمريكية على مســـتوى القيادة كل أربع سنوات فإن تاريـــخ السياســـة الخارجية الأمريكية يظهر استمرارية في النهج الجيواستراتيجي العام بغض النظر عن الحزب الحاكـــم تبقى النظرة الإستراتيجية للولايات المتحدة ثابتة في كثير من الملفات الدولية الرئيسية حيث تبقـــى مصالحهـــا الأمنية والاقتصادية في مقدمة الأولويات إلا أن كل حزب يدير شؤون الدولة من منظور أيديولوجي مختلف لكن ذلك لا يغير بصورة جوهرية من توجهاتها في طريقة تعاملها مع المنافســـين العالميـــين مثل الصين وروســـيا .

نخلص في هـــذا المقـــال إلى أن سياســـة الولايات المتحـــدة تجاه الشرق الأوسط تميل إلى الاستمرارية في أهدافها الجيوأســـتراتيجية على الرغـــم من التبايـــن الظاهري بين الحزبـــين الديمقراطي والجمهوري في الأســـاليب والتكتيـــكات. فبينما يفضل الديمقراطيـــون اللجوء إلى الدبلوماســـية والتحالفات متعددة الأطراف يميل الجمهوريون إلى تبني مواقف أكثر صرامة واســـتعراضا للقوة. ومـــع ذلك تظـــل المحاور الرئيسية للسياسة الأمريكية ثابتة إلى حد كبير في تأمين المصالح الاقتصادية و ضمان استقرار حلفائها في المنطقة واحتواء النفـــوذ الإقليمي للقوى المنافســـة مثل إيران والحد من تأثير الصين وروسيا في الشرق الأوسط .

يتجلى هذا الثبات الجيواستراتيجي عـــبر تركيز الحزبين عـــلى تحقيق النفوذ الأمريكي وحماية مصالحها في الشرق الأوســـط الغني بالموارد والموقع الإستراتيجي الدولي وضمان بقاء الولايات المتحدة قوة رئيســـية على الساحة الدولية. إن تتغير التكتيك وتتفاوت اســـتخدام الأدوات تبقى الاســـتراتيجية في مجملها متوافقة بين الحزبـــين على مـــدار التاريخ السياسي الأمريكي الطويل ما يجعل التغيير الفعلي في سياســـات الولايات المتحدة الخارجية أمراً محدوداً حتى مع تناوب الســـلطة بين الحزبين .

الحـــزب الجمهوريـــة لديـــه إستراتيجية في التعامل لتأمين التفوق الأمريكي يطلق عليها «الإستراتيجية الواقعيـــة « التـــي تعتمد بشـــكل أساسي على استخدام مصادر القوة الأمريكية المباشرة بما في ذلك القوة العسكرية والاقتصادية بشكل فعلي وملموس لتحقيق أهداف السياســـة الخارجية يتجلى هذا النهج في أمثلة بارزة مثل احتلال العراق واستخدام العقوبـــات الاقتصادية القاســـية إضافة إلى الضغط المباشر على حلفاء الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي وعلى الصين لتحقيـــق مصالحها .

من جهة أخـــرى يتبنى الحزب الديمقراطي نهجاً أكثر اعتماداً على القوة الناعمة فيسعى إلى إستراتيجية «توظيف المؤسســـات الدولية» التي تهيمن عليهـــا الولايات المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى كوســـائل لتحقيق أهدافها. يعكس هذا التوجه رغبة الديمقراطيـــين في بناء توافق دولي حـــول السياســـات الأمريكية ممـــا يظهر الحـــزب وكأنه يفضل تحالفات متعـــددة الأطراف واعتماد شرعيـــة دولية ينســـجها حوله .

أمـــا في الجانـــب الاقتصـــادي الدولي يتفق الحزبـــان الجمهوري والديمقراطي عـــلى أهمية الحفاظ على قوة الدولار في السوق العالمية إذ يمثل الدولار الأمريكي أساس النظام المالي العالمي وأداة رئيســـية للنفوذ الاقتصـــادي والســـياسي للولايات المتحدة. ومع أن الحزبين يتباينان في أســـاليب تحقيق هذا الهدف فإنهما يتشاركان في الأهداف الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز قوة الدولار وضمان دوره المهيمن في التجـــارة العالمية .

إن مواقـــف الحزبيين من قضايا الشرق الأوسط خصوصا والعلاقات الدولية عموما واحدة لكنها تختلف باســـتخدام الادوات على سبيل المثال الموقف من جرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة ولبنـــان يتلاشى الخلاف بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي إذ يبدو كلاهما في سباق لدعم إسرائيل لأســـباب إســـتراتيجية وسياسية. فإسرائيـــل تمثل قاعـــدة أمريكية متقدمـــة في الشرق الأوســـط مما يجعل دعمهـــا ركيزة لضمان النفوذ الأمريكـــي في المنطقة. إلى جانب ذلك يسعى الحزبان لكسب تأييد اللوبي الصهيوني المؤثـــر في الحياة العامة الأمريكية عبر نفـــوذه الاقتصادي والإعلامي والـــذي يُعد قوة ضغط قوية في الانتخابات ودعم المرشحين .

إذا لا ينبغـــي لنـــا أن نعوّل على فوز أي من المرشحين، سواء كامالا هاريس أو دونالد ترامب لإنهاء دائرة العنف والقتل في الشرق الأوســـط ما لم يكن هناك موقـــف جاد وحازم ضد نزعة العدوان والتوســـع التي يمارســـها الكيـــان الصهيوني. إن التغيير الحقيقي في مســـار الصراع يتطلـــب إرادة سياســـية تتجاوز حدود المصالح الضيقة والتحالفات التقليدية وترتكز على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان هذه المباديء التي ألغيت من القاموس السياسي الدولي بســـبب خضوع الإدارة الأمريكية للضغـــوط والنفوذ الذي يمارســـه اللوبي الصهيوني مما يعزز التخاذل عن مواجهة الجرائـــم والانتهاكات المتواصلة ضد الشـــعب الفلسطيني.

الميثاق الوطني العراقي يشارك في بيان مع علماء الأمة لمناهضة حملات الإعدام في العراق

بيان علماء الأمة ونخبها لمناهضة حملات الإعدام الجائرة في العراق ونصرة المعتقلين والمظلومين، وإطلاق سراحهم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

وجاء في الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-: أن رسول الله (ﷺ) قال: (المسلمُ أخو المسلم، لا يَظلِمُه ولا يُسْلِمُه، ومَن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومَن فرّج عن مسلم كُربة فرّج الله عنه كُربة مِن كُربات يوم القيامة، ومَن سَتَرَ مُسلمًا سَتَرَهُ الله يومَ القيامة). وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله (ﷺ): (... وكونوا عباد الله إخوانًا، المسلمُ أخو المسلم؛ لا يظلِمُه، ولا يَخذُله، ولا يَحقِرُه).

وقد قرر العلماء -المتقدمون منهم والمتأخرون- أن الخذل ترك الإعانة والنصر، وأن من معاني الحديث: أنه إذا استعان مسلم بأخيه في دفع ظالم ونحوه؛ لزمه إعانته إذا أمكنه، ولم يكن له عذر شرعي.

وفي ضوء هذه النصوص وغيرها تتضح مقاصد الشريعة الإسلامية في نصرة المؤمنين بعضهم بعضًا، ومن صور ذلك في واقعنا المعاصر الأخذ على أيدي الأنظمة الظالمة وإلزامها -ولو قسرًا- بالكف عن إيقاع الظلم بالناس من: اعتقالات، وإزهاق أرواح، وقطع أرزاق، ونيل من الأعراض، وإساءة إلى المعتقدات والأعراف وأنماط الحياة الأخرى، وبكل وسيلة متاحة ومعتبرة، وإن من مظاهر هذا الظلم الذي يقع على أهلنا في العراق على نحو متطرف موغل بالكراهية والحقد والانتهاكات مما تقدم وغيره الشيء الكثير، الذي يوجب على أهل العلم وسائر المسلمين اتخاذ موقف جازم وحازم في سبيل نجدة عشرات الآلاف من إخوانهم العراقيين، الذين يقبعون مغيبين في سجون علنية وسرية، تديرها أجهزة حكومية (رسمية) وميليشيات طائفية ذات مشاريع إقليمية.

وتُرتكب بحقهم أبشع أنواع المظالم من: تعذيب جسدي ونفسي، وتجويع وتمريض، وإهمال واكتظاظ، وحرمان وابتزاز؛ وتنتهي جميعها بإصدار أحكام إعدام ظالمة وجائرة، ثم تنفيذها بشكل تعسفي يفتقر إلى الحدود الدنيا من ضوابط المحاكمات المشروعة ونزاهة القضاء، حيث يُدان الضحايا نتيجة إرغامهم على الاعتراف بأشياء ليس لهم بها علم، تُنتزع منهم إما بالتعذيب والإكراه، أو بالتهديد الذي يمس أعراضهم وكرامتهم الإنسانية، ويُجبرون كذلك على التوقيع على صفحات خالية تُملأ لاحقًا بجرائم تخترعها السلطات الحكومية بغية تمرير مكاسب سياسية ومشاريع إقليمية لا تنفك عن مشروع الاحتلال الجاثم على أهلنا في العراق منذ أكثر من إحدى وعشرين سنة.

وبناءً على ما تقدم، فإن العلماء بشخصياتهم ومؤسساتهم الموقعين على البيان هذا، يوضحون الآتي:

أولًا: إن على الأمّة جميعًا -بنخبها ومؤسساتها وأفرادها - القيام بفعل وجهد (رسمي، وشعبي) لإبراز قضية المعتقلين العراقيين وحملات الإعدام الظالمة التي تستأصلهم، والسعي نحو إيقافها للحفاظ على ما تبقى من أرواح مأسورة خلف القضبان منذ سنوات طويلة دون ذنب أو جريرة، ولا سيما أن من التقارير الدولية الموثوقة ما أكد وجود (١,٥٥٠) امرأة معتقلة بعضهنّ محتجزات مع أطفالهن، وعشرات الآلاف من المعتقلين ما زالوا قابعين في السجون (الرسمية) التي تديرها حكومة بغداد، ومثلهم تقريبًا مغيبين في غياهب سجون الميليشيات ولا يُعرف مصيرهم، فضلًا عن وجود أكثر من (٨,٠٠٠) معتقل صدرت ضدهم أحكام بالإعدام ظلمًا عبر محاكمات صورية، نُفّذ منه هذا العام فقط أكثر من (٧٠٠) حالة -بحسب المعلن فقط- وبوتيرة متصاعدة ملؤها الحقد والكراهية، في حين ما تزال سلطات القضاء تصدر هذه الأحكام جزافًا، وما تزال (رئاسة الجمهورية) توقع على تنفيذها دون أن يرف لهما جفن.

ثانيًا: الواجب على مؤسسات العلماء وهيئاتهم وشخصياتهم كل باسمه ومنصبه؛ تطبيق أمر الله عز وجل والحض عليه؛ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بإصدار الفتاوى والبيانات التي تحرم دماء أهلنا في العراق، التي تراق بدوافع طائفية ولا سيما المعتقلين منهم الذي يُساقون إلى المشانق بالجملة، وتجريم السلطات الظالمة التي تمارس طغيانها على مرآى ومسمع الرأي العام الذي آن له أن يفيق من سباته إزاء ما يحصل في العراق منذ عقدين من الزمن.

ثالثًا: تقع على المنظمات والهيئات الحقوقية في العالم وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مسؤولية بذل المزيد من العمل والجهد في سبيل توثيق هذه الجرائم، وكشف ملابساتها، وفضح ممارساتها، ومتابعة إجراءاتها، ونشر نتائجها للرأيين المحلي والدولي، ليتسنى محاسبة المتورطين بها والقصاص منهم على الوجه الذي يحقق العدل وينصف ذوي الضحايا، ويضمن نجدة من تبقى منهم على قيد الحياة، وتعويضهم بما يوازي حجم الضرر الكبير الذي أصابهم.

رابعًا: إن النظام الرسمي بشقيه (العربي والإسلامي) لا يقدم للأمة الجهد المناسب والمطلوب في سبيل نصرة قضاياها المهمة، وإن المسؤولية تقع الآن على وسائل الإعلام الحرّة، والمنصات والشخصيات ذات التأثير في الأوساط الشعبية والمجتمعية في بلاد المسلمين لعرض قضايا الأمة والدفاع عنها، ومنها قضية المعتقلين العراقيين وحملات الإعدام الجماعية التي تحيق بهم، وتسليط الضوء على حجم الانتهاكات الحاصلة داخل السجون في العراق؛ لإيصال صوت المظلومين، وإطلاع العالم على بشاعة هذه الجرائم وكشف المسؤولين عنها؛ وذلك بقصد الضغط على الأنظمة، وإلزامها على أقل تقدير بالكف عن التعاطي مع النظام السياسي القائم في العراق الذي أسسه الاحتلال وأخذ يمرر مشاريعه ومقاصده من خلاله.

وأخيرًا: ليعلم من أصبحت سجيتهم الإجرام: أن الأيام دول، وهذه الانتهاكات والجرائم لن تسقط بالتقادم؛ فلها أصحاب يطالبون بحقوقهم والقصاص، وإن نجا المجرمون في الدنيا فإن محكمة العدل الإلهي ستقتص منهم.

ونذكر أبناء الأمة وعلماءها الصادقين ودعاتها الصالحين وناشطيها المؤثرين وأبناءها الخيرين؛ بأن زوال الظلم لا بد آت وأن الله ليس غافلًا عما يعمل الظالمون، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

الموقعون:

أولًا: المؤسسات:

١- منتدى العلماء.
٢- هيئة أمة واحدة.
٣- المجلس الإسلامي السوري.
٤- رابطة العلماء السوريين.
٥- رابطة علماء الجزيرة (شمال سوريا).
٦- رابطة علماء المغرب العربي.
٧- الهيئة العالمية لمناصرة فلسطين.
٨- الائتلاف العراقي لنصرة الأقصى.
٩- رابطة أئمة وخطباء ودعاة العراق.
١٠- الميثاق الوطني العراقي.
١١- هيئة علماء فلسطين.
١٢- رابطة علماء أرتيريا.
١٣- رابطة علماء المسلمين.
١٤- هيئة علماء المسلمين في العراق.

ثانيًا: الشخصيات:

١- سعيد بن ناصر الغامدي، الأمين العام لمنتدى العلماء.
٢- د. حسين عبد العال.
٣- أ.د. محمد حافظ الشريدة، مفتي نابلس سابقًا.
٤- د. أحمد سعيد حوّى.
٥- د. عبد الكريم البكار.
٦- د. معاذ الخن.
٧- الشيخ عمر حذيفة.
٨- د. عماد خيتي.
٩- الشيخ معاذ ريحان.
١٠- الأستاذ ياسر محمد القادري – سوريا.
١١- أحمد الحسني الشنقيطي.
١٢- د. محمود سعيد الشجراوي أمين قسم القدس في هيئة علماء فلسطين.
١٣- د. أبو بكر العيساوي.
١٤- د. نواف هايل تكروري، رئيس هيئة علماء فلسطين.
١٥-د. محمد الصغير، رئيس الهيئة العالمية لأنصار النبي (ﷺ).
١٦- د.محمد عبد الكريم الشيخ، الأمين العام لرابطة علماء المسلمين.
١٧- د.محمد أمين الأويغوري، مسؤول علاقات الاتحاد العالمي لمنظمات تركستان الشرقية.
١٨- د. عبد الله يوسف أبو عليان، عميد كلية الدعوة الإسلامية في قطاع غزة- فلسطين.
١٩- أ.مضر أبو الهيجاء، باحث في الشأن الفلسطيني والإسلامي.
٢٠- أ. منذر الأسعد، باحث وإعلامي سوري.
٢١- أ.خالد الدغيم، إعلامي سوري.
٢٢- د. طالب عبد الجبار الدغيم، كاتب وباحث سروي.
٢٣- أ. أنس محمد نبيل الخطيب، باحث سوري.

الميثاق الوطني العراقي يحذر من مشروع الكيان الصهيوني الذي يهدف إلى تهجير مليون مواطن لبناني وإعادة توطينهم في بلدان مجاورة، ويؤكد على أن تقديم المساعدة الإنسانية للبنانيين واجب إنساني.

بيان رقم (١٥٤)

تهجير اللبنانيين خارج لبنان مشروع صهيوني

ما زال الكيان الصهيوني مستمر في ارتكاب المجازر بحق المدنيين، وفي طليعتهم النساء والأطفال، في غزة ولبنان، وهي جرائم إبادة جماعية استخدم فيها الأسلحة المحرمة دوليًا، منتهكًا كل القرارات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين والمنشآت المدنية في وقت الحروب العبثية؛ والهدف من هذه الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الصهيوني هو بسط السيطرة والنفوذ على حساب أوطاننا العربية، التي أنهكت بسبب الحروب الطائفية التي نفذتها إيران وميليشياتها ضمن محاورها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وأصبحت تهدد السلم والأمن العربي والإسلامي.

وقد نتج عن هذه الحروب الطائفية تهجير الملايين وإذكاء المذهبية الطائفية، بما يخدم المشاريع الخارجية الدولية منها والإقليمية في المنطقة، ولا سيما مصالح الكيان الإسرائيلي الذي استفاد من إضعاف شعوب المنطقة وقواها الحية وإبعادها عن معادلة الصراع الدائر بين الكيان الصهيوني ودول المنطقة. ونتيجة لذلك، أصبحت الدول العربية بين لظى المشروعين الصهيوني والإيراني، بينما تحارب غزة ومقاومتها وحدها، وقد أثبتت بعد عام كامل من القتال كذب ادعاءات إيران ومحورها بدعم القضية الفلسطينية.

ويؤكد الميثاق الوطني العراقي أن الإرهاب الصهيوني ضد المواطنين الأبرياء في لبنان هو استكمال لمشروع التوسع الصهيوني، وهو إرهاب يجب أن يتوقف فور وألا يستمر في بلد عربي. وإذا كانت هناك تصفية حسابات بين الكيان الصهيوني والكيان الإيراني، فيجب أن لا يكون ذلك على حساب الشعوب العربية الآمنة.

ونحذر في الميثاق الوطني العراقي من مشروع الكيان الصهيوني في لبنان الذي يهدف إلى تهجير مليون لبناني وإفراغ المناطق من سكانها وإعادة توطينهم في بلدان مجاورة. ونؤكد أن تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللبنانيين واجب إنساني، وأن استيعابهم وإغاثتهم من خلال بناء مخيمات إيواء داخل لبنان؛ هو الحل الأمثل للحيلولة دون منح إسرائيل أي فرصة لتحقيق أهدافها في تهجير اللبنانيين وتوطينهم خارج ديارهم.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي

٢٠٢٤/١٠/١٧م

الميثاق الوطني العراقي ينعى الدكتور رحيم سليمان الكبيسي رحمه الله

بيان رقم (١٥٥)

نعي

الدكتور رحيم الكبيسي كفاءة عراقية وشخصية وطنية

بمزيد من الرضا بقضاء الله وقدره ينعى الميثاق الوطني العراقي الدكتور (رحيم سليمان الكبيسي) أستاذ القانون الدولي -رحمه الله تعالى- الذي توفي إثر وعكة صحية طارئة ومفاجئة يوم الجمعة الموافق ١٨-١٠-٢٠٢٤ في إحدى مستشفيات المملكة الأردنية الهاشمية في العاصمة/ عمان.

والدكتور (رحيم الكبيسي) -رحمه الله- كان من المؤسسين البارزين للميثاق الوطني العراقي، وهو كفاءة علمية عراقية وشخصية وطنية، عرف بمنهجه السياسي المناهض لاحتلال العراق على الرغم من أنه كان معارضًا للنظام السابق وكان من المطالبين بخروج الاحتلال الأمريكي البريطاني الإيراني.

ورفض العملية السياسية الحالية التي وصفها بأنها نظام محاصصة طائفي مقيت لا يمكن أن يصلح للعراقيين وأن المشاركة فيه جريمة قانونية، فضلا عن أنها تحت رعاية الاحتلال، ووقف بوجه الميليشيات الحكومية الطائفية ورفض هيمنة إيران على العراق وحذر من تمددها وتوسع نفوذها في البلاد العربية، حيث كان فقيدنا مدافعًا عن كل الأمة العربية، وواجه منتهكي حقوق الإنسان والحريات ورفض استهداف المتظاهرين السلميين وقتلهم، وكان من المطالبين بوحدة العراق وإعادة بناء النظام السياسي العراقي بما يتلاءم مع تاريخ العراق وحضارته وشعبه.

كما أن فقيدنا امتاز بعلمه بالقانون الدستوري والدولي؛ مما جعله ينتقد باستمرار مسودة الدستور الحالي الذي يصفه دائمًا بأنه ديباجة تفتقر إلى الحزم القانوني والوضوح الدستوري.

وإذ يتقدم الميثاق الوطني العراقي بالتعزية والمواساة إلى عائلة الفقيد الدكتور (رحيم الكبيسي) -رحمه الله- وإلى جميع القوى الوطنية العراقية وإلى عموم الشعب العراقي الذي فقد أحد رجالاته الوطنية؛ فإننا نسال الله أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته، ونشهد له بهمته العالية في العمل الوطني وإخلاصه للعراق وشعبه.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي

٢٠٢٤/١٠/١٩م